

جامعة امحمد بوقرة _ بومرداس
كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر أكاديمي
التخصص:
محاسبة وتدقيق

الموضوع:

أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية في
المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز سونلغاز -بومرداس-

تحت إشراف الأستاذ(ة):

قصوري ريم

من إعداد الطالبتين:

✓ عكوش سميرة

✓ دراوي لامية

رقم المذكرة: 180

السنة الجامعية: 2022/2021 م

جامعة امحمد بوقرة _ بومرداس

كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر أكاديمي

تخصص:

محاسبة وتدقيق

الموضوع:

أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز سونلغاز - بومرداس -

تحت إشراف الأستاذ(ة):

قصوري ريم

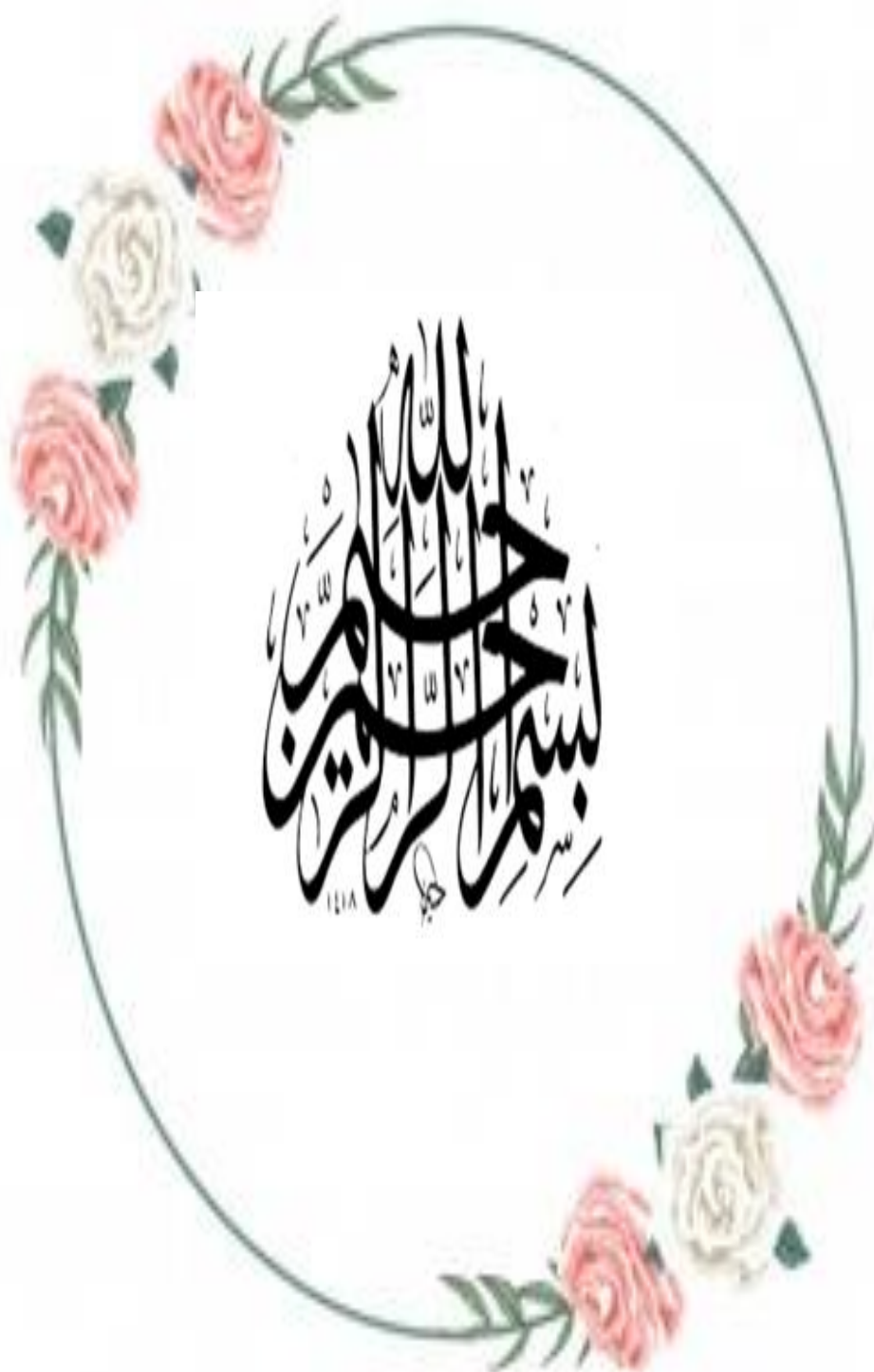
من إعداد الطالبتان:

✓ عكوش سميرة

✓ دراوي لامية

رقم المذكرة: 180

السنة الجامعية: 2022/2021 م





الشكر

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على معلم
البشر، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أولاً وقبل كل شيء، نتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان والتقدير الى من تعجز
ألسنتنا عن ايجاد العبارات المناسبة لشكره، الى من سدّد خطانا وأنار طريقنا،
الواهب حياتنا الى ربّي، رب العزة جل جلاله.

ونتقدم بالشكر الجزيل الى الأستاذة الغالية "قصوري ريم" التي لم تبخل علينا
بتوجيهاتها ونصائحها القيمة والشمينة طوال مراحل انجاز هذا العمل المتواضع.

كما نتوجه بالشكر الى كل الأساتذة المحترمين الذين سعوا من قريب أو بعيد على
توفير كل الامكانيات في مسارنا الدراسي.

وننتقدم بجزيل الشكر الى شركة سونلغاز عامة وكل طاقم قسم المالية ونخص بالذكر
السادة: عرار سعيد وبن سالم الصديق.



الاهداء

إلى من جرع الكاس فارغا ليسقيني قطرة حب

إلى من كلت أنامله ليقدّم لنا لحظة سعادة

إلى من حصّد الأشواك عن دربي ليتمدّد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير والذي العزيز.

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز المحبة وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع البياض والدتي الحبيبة.

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي اخوتي

إلى الأرواح الطيبة الطاهرة التي انارت حياة العائلة الاحفاد الجدد اطل الله

اعماركم وحفظكم لوالديكم.

إلى سندي في الحياة، إلى من اعزّه قلبي على أغلى رفيق في كل دروبي

إلى شريك حياتي وزوجي "شويك وليد" وكل عائلته.

إلى أحبائي واصدقائي الذين كانوا لي عوناً رحيماً "سارة، فريال".

لامية



الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم الشكر والثناء لله تعالى على توفيقني
في هذا العمل المتمثل في إنجاز مذكرة التخرج.

أهدى هذا العمل إلى إمي الغالية حفظها الله وأدام لها الصحة والعافية.

أهدى هذا العمل إلى من كان ظل لي وعلمني الكفاح إلى أبي العزيز حفظه
الله.

إلى إخواني واختي الغالية.

إلى من تقاسم معي الحلوة والمرّة طيلة أيام الدراسة صديقاتي فازية وكهينة و
مروى حفظهم الله وإلى كل زملائي و أساتذتي الكرام.
أهدي ثمرة جهدي.

سميرة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى اظهار أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وذلك عن طريق استعمال مختلف تقنيات التحليل المالي من نسب ومؤشرات المالية، لإعطاء صورة حقيقية وشاملة عن الحالة المالية للمؤسسة قبل التنبؤ بالخطط المستقبلية وذلك عن طريق الكشف عن نقاط القوة والضعف واستخدام هذه النتائج لتحسين وضعيتها، حيث تم في هذه الدراسة استخدام أدوات التحليل المالي في تحليل القوائم المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز سونلغاز بومرداس خلال الفترة 2018 – 2019 – 2020.

في الاخير توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها:

- ✓ يساعد التحليل المالي على معرفة نقاط القوة لتعزيزها، ونقاط الضعف لتفاديها.
 - ✓ مؤسسة سونلغاز تتمتع بتوازن مالي مما يدل على حسن الكفاءة المالية والاقتصادية للمؤسسة.
- الكلمات المفتاحية:** التحليل المالي، ادوات التحليل المالي، القوائم المالية، الوضعية المالية.

Abstract:

This study aims to show the importance of financial analysis in diagnosing the financial situation of the institution by using various financial analysis techniques from financial ratios and indicators, to give a true and comprehensive picture of the financial condition of the institution before predicting future plans by revealing strengths and weaknesses And using these results to improve its situation. In this study, financial analysis tools were used in analyzing the Financial statements of Sonelgaz Electricity and Gas Distribution Corporation Boumerdes during the period 2018-2019-2020. The results of the study showed the necessity of diagnosing the financial situation of the institution in order to take the corrective decisions necessary to achieve the set goals.

In the end, the study reached a set of results, the most important of which are:

- ✓ Financial analysis helps to know the strengths to enhance them, and the weaknesses to avoid them.
- ✓ The Sonelgaz Corporation have a financial balance, which indicates the good financial and economic efficiency of the Corporation.

Keywords : Financial analysis, financial analysis tools, financial statements, financial situation.

الفهرس

الفهرس

I.....	الشكر
II.....	الاهداء
IV.....	الملخص:
V.....	الفهرس
VIII.....	قائمة الأشكال والجداول وقائمة المختصرات
(أ- ث).....	المقدمة العامة
1.....	الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي
2.....	تمهيد الفصل:
3.....	المبحث الأول: ماهية التحليل المالي
3.....	المطلب الأول: مفاهيم التحليل المالي
5.....	المطلب الثاني: وظائف التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه
8.....	المطلب الثالث: مجالات ومقومات التحليل المالي
11.....	المبحث الثاني: أنواع، معايير ومنهجية التحليل المالي
11.....	المطلب الأول: أنواع التحليل المالي
14.....	المطلب الثاني: معايير التحليل المالي
16.....	المطلب الثالث: مجالات التحليل المالي
17.....	المطلب الرابع: منهجية التحليل المالي
19.....	خلاصة الفصل:
20.....	الفصل الثاني: الأدوات المستعملة في التحليل المالي
21.....	تمهيد:
22.....	المبحث الأول: اعداد وعرض القوائم المالية
22.....	المطلب الأول: الميزانية
28.....	المطلب الثاني: حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية
36.....	المطلب الثالث: جدول التغيرات رؤوس الأموال الخاصة والملاحق
39.....	المبحث الثاني: أساليب التحليل المالي
39.....	المطلب الأول: مفهوم التوازن المالي
39.....	المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي
44.....	المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب المالية

48.....	خلاصة:
49.....	الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز-سونلغاز-
50.....	تمهيد:
51.....	المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة
51.....	المطلب الأول: عرض مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز
54.....	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لسونلغاز
60.....	المطلب الثالث: أهداف ومهام مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز
62.....	المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية للمديرية الجهوية سونلغاز-بومرداس-
62.....	المطلب الأول: اعداد الوثائق المالية
68.....	المطلب الثاني: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي
75.....	خلاصة:
76.....	الخاتمة العامة
80.....	قائمة المراجع والمصادر
85.....	الملاحق

قائمة الأشكال والجداول
وقائمة المختصرات

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(01)	المخطط العام لوظائف التحليل المالي	06
(02)	الهيكل التنظيمي للإدارة العامة لسونلغاز	55
(03)	الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للتوزيع	56
(04)	الهيكل التنظيمي للإدارة الإقليمية لبومرداس	58
(05)	الهيكل التنظيمي قسم المحاسبة والمالية	59
(06)	التمثيل البياني للميزانية المختصرة لسنة 2018	67
(07)	التمثيل البياني للميزانية المختصرة لسنة 2019	67
(08)	التمثيل البياني للميزانية المختصرة لسنة 2020	68

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجداول
25	ميزانية السنة المالية المقفلة في ...	(01)
26	ميزانية السنة المالية المقفلة في ...	(02)
27	الميزانية الوظيفية	(03)
30-29	جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة)	(04/)
31-30	جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة)	(05/)
35-34	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)	(06)
36-35	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة الغير مباشرة)	(07)
37	جدول رؤوس الأموال الخاصة	(08)
40	رأس مال العامل من أعلى الميزانية	(09)
40	رأس مال العامل من أسفل الميزانية	(10)
62	جانب الأصول للسنوات 2018، 2019، 2020	(11)
63	جانب الخصوم للسنوات 2018، 2019، 2020	(12)
64	جدول حسابات النتائج للسنوات 2018، 2019، 2020	(13)
65	الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول	(14)
66	الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم	(15)
68	حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية	(16)
69	حساب رأس المال العامل من أسفل الميزانية	(17)
69	حساب أنواع رأس المال العامل	(18)
70	حساب إحتياجات رأس المال العامل	(19)
71	حساب الخزينة	(20)
72	النسب المالية لسنة 2018 و 2019 و 2020	(21)

قائمة الأشكال والجداول وقائمة المختصرات

قائمة المختصرات

المعنى	الاختصار	الاسم بالفرنسية
رأس المال العامل	FR	Fond de Roulement
احتياجات رأس المال العامل	BFR	Besoin de Fond de Roulement
الخزينة	TR	Trésorerie
كهرباء و غاز الجزائر	EGA	Electricité et gaz Algérie
مديرية توزيع الكهرباء و الغاز لبومرداس	DDB	Direction de la distribution d'électricité et de gaz Boumerdes

المقدمة العامة

يعتبر التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، والذي ازدادت أهميته في ظل تعقد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية حيث أصبح لازماً على المحلل المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية ونتيجة لتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي. كما أن الأرقام المطلقة التي تظهرها هذه القوائم لم تعد قادرة على تقديم صورة واضحة عن الوضعية المالية لمؤسسات لذا لابد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل بهدف دراسة نجاحها أو فشلها وبيان جوانب القوة والضعف فيها.

إذ أن التحليل المالي هو تشخيص وتقييم للحالة المالية لفترة زمنية سابقة من نشاط المؤسسة، وعبرة أخرى التحليل المالي عبارة عن إجراءات تحليلية مالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة في الماضي وإمكانية الارتقاء به مستقبلاً والحالة النموذجية للتحليل المالي تقتضي استعمال أساليب وأدوات التحليل المالي والتفسير للقوائم المالية والبيانات المالية الأخرى.

وفي هذا الصدد وبما أن قيام أي مشروع يتطلب معرفة الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية فقد أصبح من الضروري لهذه الأخيرة استعمال أحدث التقنيات والوسائل لخدمة هذا الغرض و من أهمها التحليل المالي الذي يعتبر جد هام من مواضيع الإدارة المالية، ظهرت أهميته في ميدان الائتمان والاستثمار، وانتقلت بعد ذلك إلى المبادئ المتنوعة للإدارة المالية، فعملية التحليل لا تقتصر على تحليل قائمة المركز المالي (الميزانية) التي تعكس لنا الوضعية المالية فحسب، وإنما يهدف إلى ضرورة ممارسة المؤسسة لنشاط يتلاءم مع إمكانياتها، ويتطرق إلى تحليل الاستغلال باستعمال قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) الذي يوضح تكاليف وإيرادات المؤسسة، إضافة إلى النتيجة الاستغلالية المتعلقة بالنشاط الحقيقي للمؤسسة.

طرح الإشكالية:

من خلال هذا المنطلق تكون إشكالية الدراسة كالتالي:

☞ ما مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية ؟

وتتفرع من هذا السؤال الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بالتحليل المالي؟
- ✓ ماهي القوائم المالية التي تستخدم في تحليل وتشخيص الحالة المالية للمؤسسة؟
- ✓ ماهي أهم الأدوات المساعدة والتي يتبناها المحلل المالي لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟

الفرضيات:

للإجابة على التساؤل المشار إليه تم وضع الفرضيات التالية:

- ❖ التحليل المالي هو الركيزة الأساسية لبقاء المؤسسة وتطورها.
- ❖ يعتمد التحليل المالي على جدول تدفقات الخزينة والميزانية المالية وجدول حسابات النتائج وجدول رؤوس الأموال الخاصة.
- ❖ يستخدم المحلل المالي المؤشرات المالية والنسب المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة من خلال محاولة إبراز أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال المعلومات المالية التي يوفرها اتخاذ القرارات الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك فهو من المواضيع الضرورية للمؤسسة الاقتصادية التي لقيت وما زالت تلاقي اهتماما كبيرا في ميدان التسيير.

أهداف البحث:

- التعرف على التحليل المالي و أهميته داخل المؤسسة في رسم السياسات المالية لها.
- التعرف على تقنيات التحليل المالي و أدواته و كيفية توظيف هذه الأدوات في التحليل و اتخاذ القرار.

أسباب اختيار الموضوع :

تتمثل أسباب اختيار الموضوع:

- ✓ له علاقة بمجال تخصصنا؛
- ✓ الميول الشخصي لمواضيع التحليل المالي؛
- ✓ الرغبة في التعمق أكثر في دراسة أدوات التحليل المالي.

منهج البحث:

خلال دراستنا لهذا البحث ومن أجل دراسة إشكالية البحث، سنتبع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في الجزء النظري لمعرفة مختلف المفاهيم المرتبطة بالموضوع ومؤشرات التحليل المالي ونسبه والمنهج دراسة حالة في الجزء التطبيقي لتحليل مختلف المتغيرات والمؤشرات المستخدمة في التحليل المالي.

أداة البحث (أداة جمع المعلومات):

- الكتب المتخصصة في التشخيص والتحليل المالي.

- الجريدة الرسمية والمراسيم التنفيذية.
- الأطروحات والرسائل.
- الوثائق والمستندات الخاصة بالمؤسسة محل الدراسة.

صعوبات البحث:

- صعوبة إيجاد مؤسسة تسمح لنا بالحصول على البيانات اللازمة أثناء الدراسة الميدانية.
- عدم توفر المراجع المتعلقة بالتشخيص المالي باللغة العربية.
- ضيق الوقت أمام الطلبة.
- عدم الحصول على كل المعلومات اللازمة لذلك لم نتمكن من حساب بعض النسب.
- عدم اجادة اللغة الأجنبية.
- صعوبة استخدام الأدوات الإحصائية لتحليل البيانات.

حدود الدراسة: تتمثل في:

- أ- **حدود مكانية:** ستجرى الدراسة في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز سونلغاز بومرداس من أجل تطبيق دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.
- ب- **حدود زمنية:** خلال هذه الدراسة سنقوم بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة موضوع الدراسة خلال سنوات 2018-2019-2020.

الدراسات السابقة:

لقد تم الاطلاع على عدد من الدراسات الجامعية السابقة وكان مضمون مواضيعها قريب من موضوع دراستنا ونذكر منها:

1- نجيم مزيان " : دور التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية"، دراسة حالة مؤسسة سوناطراك فرع تكرير البترول براقي ، للسنة 2013-2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر في محاسبة، جامعة الجزائر 3 ، حيث عالج هذا الباحث من خلال الدراسة مشكلة " : تحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية"، ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الباحث هي:

- فعالية التحليل المالي مستمدة من فعالية التقنيات المستخدمة في تحليل الوضعية المالية.
- يعتبر التحليل المالي أداة ضرورية ومهمة لتحليل دراسة الوضعية المالية الحقيقية لأي مؤسسة، والتعرف على نقاط القوة للتركيز عليها ومعالجة الانحرافات إن وجدت وكذا مختلف العوامل والسياسات التي تؤثر على السيولة والربحية.

2-نجيب غربي " أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة"، دراسة حالة مركب أنتيبوتيكال- صيدال-المدية، للسنة 2013-2014، مذكرة نيل شهادة الماستر في علوم المالية، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، حيث عالج هذا الباحث من خلال هذه الدراسة مشكلة:

كيف يمكن استخدام التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة"، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث هي:

- تملك المؤسسة الآليات التي تسمح لها باستغلال التحليل المالي في اتخاذ القرارات.
- يساعد التحليل المالي في تحديد نقاط القوة وبيان نقاط الضعف، وفعالية في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة والتنبؤ بالموقف الذي ستكون عليه في المستقبل.

تقسيمات البحث:

للإجابة على الإشكالية التي طرحناها سابقا وللتحقق من الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول فصلين نظريين وآخر تطبيقي:

الفصل الأول: اعتبرناه كمدخل لموضوع بحثنا فتطرقنا فيه حول مفاهيم التحليل المالي ويتقسم الى:

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي حيث تطرقنا الى مفهوم التحليل المالي وأهميته وأهدافها ووظائفه والأطراف المستفيدة منه ومقومات التحليل المالي. اما المبحث الثاني: أنواع ومعايير التحليل المالي تطرقنا فيه الى أنواع التحليل المالي ومعاييره ومجالاته والمنهجية التي يتبعها هذا التحليل.

الفصل الثاني: نتناول من خلال هذا الفصل معطيات التحليل المالي وأدوات المستعملة تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين والمتمثلة في:

المبحث الأول: إعداد وعرض القوائم المالية تم التطرق الى الميزانية وجدول حسابات النتائج ورؤوس الأموال الخاصة وقائمة التدفقات الخزينة وفي الأخير تحدثنا في الملاحق، اما المبحث الثاني: أدوات وأساليب التحليل المالي تطرقنا فيه الى مفهوم التوازن المالي والمؤشرات التحليل المالي و النسب المالية.

الفصل الثالث: تهدف من خلاله إلى دراسة مدى تطابق الجانب النظري مع الواقع العلمي لذلك خصصناه لدراسة حالة في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز سونلغاز بومرداس عن طريق استعمال مختلف المؤشرات المالية خلال السنوات 2018-2019-2020 التي تساعدنا على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

إضافة إلى مقدمة والتي شملت اشكالية البحث والأسئلة الفرعية وأهمية وأهداف البحث وكذا تقسيماته، وكذا خاتمة شملت نتائج الدراسة وتوصيات حول البحث وأفاقه.

الفصل الأول:
الإطار النظري للتحليل
المالي

تمهيد الفصل:

يعتبر التحليل المالي من الضروريات التي تملئها متطلبات التخطيط المالي السليم فهو عملية تشخيص للوضع المالي للمؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال عدة دورات، وهذا لصالح المؤسسة من جهة والمستفيدين منه من جهة أخرى كرجال الأعمال، بنوك ومستثمرين بهدف إظهار كل التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية، وبالتالي الحكم على مدى سلامة مركزها المالي وكذا السياسة المالية المتبعة، واتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة.

ولقد ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين، المبحث الأول الذي سنتناول فيه ماهية التحليل المالي، أما في المبحث الثاني سنتطرق فيه إلى أنواع ومعايير ومجالات التحليل المالي.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

التحليل المالي من أهم الوسائل التي يعتمد عليها المحلل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال دراسة القوائم المالية والمعالجة المنظمة للبيانات المالية التي تمكن من اتخاذ القرارات في ظل عدم التأكد والقيام بالإجراءات المناسبة من أجل الحفاظ على المشاريع.

قد قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، أولاً قدمنا نظرة وجيزة عن التحليل المالي ثم قدمنا في المطلب الأول مفاهيم التحليل المالي وفي المطلب الثاني تطرقنا إلى الوظائف والأطراف المستفيدة من التحليل المالي، وكذا مجالات ومقومات التحليل المالي في المطلب الثالث.

– نظرة وجيزة للتحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي وليد الظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي، وهي الفترة التي تميزت بالأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1939)، أو ما يعرف بالكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية، وهي الظروف التي أدت إلى الكشف عن بعض عمليات الغش والخداع التي مارستها بعض الشركات مما ترتب عنه إلحاق أضرار كبيرة بالمساهمين المقرضين، الأمر الذي نتج عنه إجبار الشركات على نشر معلوماتها المالية قصد تحليلها وتشخيصها، ومنذ ذلك الحين إلى يومنا هذا يعرف التحليل تطوراً وتوسعاً بحيث تزداد أهميته يوماً بعد يوم.¹

المطلب الأول: مفاهيم التحليل المالي

بعد إعطاء تمهيد وجيز للتحليل المالي، سنحاول في هذا المطلب معرفة مفهوم التحليل المالي في الفرع الأول ثم سنعرض أهميته في الفرع الثاني، أما في الفرع الثالث سنبرز أهم أهدافه.

الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي

ومن أبرز التعريفات التي قدمها الكتاب ما يلي:

التعريف الأول: عملية تفسير للقوائم المالية المنشورة وفهمها بهدف تشخيص وتقييم أداء المنشأة في ضوء الفهم الكامل بأسس القياس والاعتراف المحاسبي... كتاب تحليل القوائم.²

¹ صادق الحسني، التحليل المالي والمحاسبي، دار مجدلاوي، مصر، 1998، ص 73.

² مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2011، ص 72.

التعريف الثاني: يمكن تعريف التحليل المالي على أنه عبارة عن معالجة للبيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل. وهو ينطوي على استخدام البيانات والمعلومات، لخلق نسب ونماذج رياضية تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة.¹

التعريف الثالث: يعرفه " شعيب شنوف " على أنه عبارة عن الأساليب والطرق الإحصائية والرياضية التي يطبقها المحلل المالي على البيانات والكشوفات المحاسبية من أجل تقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه الوضعية المالية في المستقبل.²

من خلال ما سبق يمكن أن نعرف التحليل المالي على أنه عملية معالجة بيانات مالية باستخدام أساليب رياضية وإحصائية بهدف الحصول على معلومات تساعدنا في تقييم الأداء المالي للمؤسسة عن طريق استخراج نقاط القوة والضعف والعمل على إيجاد التوصيات والحلول التصحيحية.

الفرع الثاني: أهمية التحليل المالي

تتمثل أهمية التحليل المالي فيما يلي:³

- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية، وتشغيلها من ناحية أخرى.
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات الشركة وقدرتها على النمو.
- التحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به الشركة.
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة.
- مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة الشركة في تحقيق الأهداف المرجوة.
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة.
- إعداد أوضاع مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.

¹- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، ص2 متوفر على الموقع:

[/http://files.books.elebda3.net_3609.pdf](http://files.books.elebda3.net_3609.pdf)

²- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 10.

³- فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص 03.

الفرع الثالث: أهداف التحليل المالي

تتمثل أهداف التحليل المالي في:¹

- معرفة الوضع المالي للمنشأة.
- الحكم على القدرة الكسبية للمشروع.
- الحكم على كفاءة الأداء المالي والتشغيلي في المنشأة.
- تقييم قدرة المنشأة على سداد ديونها والتزاماتها في المدى القصير والطويل.
- وضع الخطط المستقبلية وأحكام الرقابة الداخلية.
- التعرف على نقاط القوة والضعف في المنشأة واقتراح الحلول والتوصيات الكفيلة بمعالجتها.

المطلب الثاني: وظائف التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه

سنوضح في هذا المطلب وظائف التحليل المالي وكذا الأطراف المستفيدة منه.

الفرع الأول: وظائف التحليل المالي

من بين وظائف التحليل المالي إدارة طريق متخذي القرار لاتخاذهم حسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح، والسير لتحقيق هدفها وبقائها في بيئة متغيرة باستمرار، ومن القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي:²

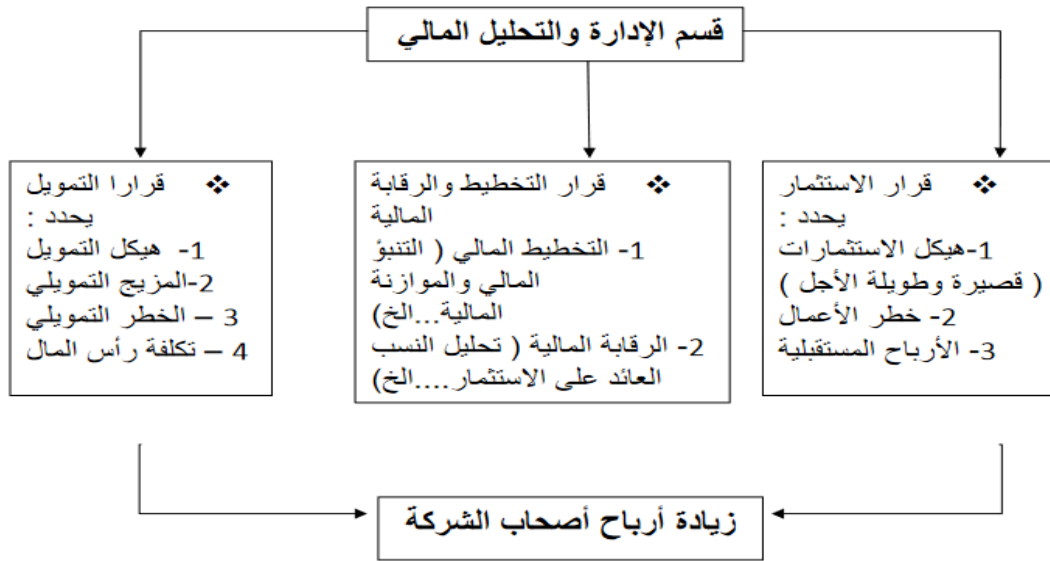
- قرار الاستثمار
- قرار التمويل
- قرار التخطيط والرقابة المالية

ولكي يتمكن المحلل المالي من تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة وهو تعظيم ثروة أصحاب المؤسسة عليه القيام بالوظائف التالية:

¹ – مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 72.

² – خلدون إبراهيم شريفات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، 2001، ص 17.

الشكل رقم (01): المخطط العام لوظائف التحليل المالي



المصدر: خلدون إبراهيم شريفات، إدارة وتحليل مالي، ص 17.

تعليق:

من خلال المخطط يمكن القول بأنه لكي يتمكن المحلل المالي من تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة إلا وهو تعظيم الثروة أصحاب المؤسسة عليه القيام بالوظائف التالية:

- 1- التحليل والتخطيط المالي: وذلك من خلال تحليل البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات والمصاريف التي تخص المشروع في المستقبل.
- 2- تحديد هيكل أصول المؤسسة: من حيث تحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول القصيرة والطويلة الأجل، وكذلك التوجيه باستخدام الأصول الثابتة الملائمة.
- 3- تحديد الهيكل المالي للمؤسسة: يجب تحديد المزيج الأمثل والأكثر ملائمة من تمويل قصير وطويل الأجل، كذلكبيعة ديون المؤسسة سواء كانت ملكية أو عن طريق الاقتراض.

الفرع الثاني: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

يوجد هناك عدة أطراف التي لديها صلاحية الاستفادة من آلية التحليل المالي نظرا لأهمية هذا الأخير على المستوى العملي، والمتمثلة أساسا فيما يلي:

أولاً: إدارات المؤسسة الاقتصادية

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال، وعرضها على مالكي الوحدة أو الهيئة العامة في شركات المساهمة أو الإدارة المشرفة على المؤسسة في القطاع العام، بحيث يظهر التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها.

فالتحليل المالي يساعد إدارة المؤسسة في تحقيق أحد الغايات التالية أو كلها مجتمعة:¹

- تقييم ربحية المؤسسة والعوائد المحققة على الاستثمار.
- التعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة.
- مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى المقاربة في الحجم في طبيعة النشاط بالإضافة إلى مقارنتها مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة.
- تقييم فاعلية الرقابة.
- كيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستخدام المختلفة.
- تقييم كفاءة إدارة الموجودات.
- تقييم أداء المستويات الإدارية المختلفة.
- تشخيص المشكلات الحالية.

ثانياً: العاملون في المؤسسة

وهم من بين الأطراف ذات المصلحة في المشروع المقيد للعامل لمعرفة المركز المالي للمشروع الذي ينتمون إليه والتأكد من سلامة إدارة الأموال والتي قد يكون له أثر كبير على التغيير في الأجور وكذلك مناصب العمل.²

ثالثاً: المالكين والمساهمين

في ظل فصل الملكية عن الإدارة لاسيما في شركات المساهمة الكبيرة، فإن الحاجة إلى نتائج التحليل المالي تعتبر مسألة في غاية الأهمية التي تكمن في قدرة الإدارة على تحقيق مصالح المالكين في إطار تعظيم ثروتهم.

¹ علي عقاد، ياسين جلاوي، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة اقتصادية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية ز علوم التسيير، جامعة محمد خيضر البويرة، 2017-2018، ص 18.

² - المرجع نفسه.

رابعاً: المستثمرون

تتم هنا الاستفادة من التحليل المالي من طرف المستثمرين، من خلال مدى قدرة الإدارة على تحقيق القدرة الإرادية ونصيب السهم الواحد من الأرباح والأرباح الموزعة.¹

خامساً: الدائنون (المقرضون)

ما يهم هذه الفئة هو مدى قدرة المؤسسة على الوفاء لسداد تلك القروض في مواعيد استحقاقها، وكذا كيفية استخدام المؤسسة لتلك الأموال.

سادساً: الموردون

هؤلاء هم الذين يقدمون خدماتهم وبضائعهم للمؤسسة على أن يتم سدادهم خلال نفس السنة، لذلك تجدهم مهتمون بالوضع المالي للمؤسسة، ومدى قدرتها على الوفاء بتلك الالتزامات.

سابعاً: هيئة الأوراق المالية والأجهزة الضريبية

لمعرفة المعلومات عن المؤسسة ومدى مساهمتها في دعم الشفافية والإفصاح عن المعلومات لضمان المساهمة في كفاءة السوق المالية، أما فيما يخص الأجهزة الضريبية تتمثل في أغراض تطبيق تشريعات ضريبية.

ثامناً: البنوك وغيرها من المؤسسات المالية

إن وجود التناسق في العلاقة بين البنوك ومختلف المؤسسات المالية يلعب دوراً رئيسياً في تقدير الجدارة الائتمانية لإدارة هذه الأخيرة وإقرار منح الائتمان من جهة أخرى.²

المطلب الثالث: مجالات ومقومات التحليل المالي

سنقوم من خلال هذا المطلب التطرق إلى مختلف مجالات التحليل المالي وكذا المقومات اللازمة للوصول إلى أهداف العملية التحليل.

¹ ناصر داوي عدون، تقنيات مراقبة التسيير - التحليل المالي -، دار الهدية العامة، الجزائر، 2000، ص 13.

² عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد نعيمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2008، ص

الفرع الأول: مجالات التحليل المالي

ومن مجالات التحليل المالي تتمثل فيما يلي:¹

1- التحليل الاستثماري:

يهدف إلى معرفة العائد على الاستثمار، وهيكله ومعرفة مديونية المؤسسة على المدى الطويل، والمدى القصير (السيولة).

2- التحليل الائتماني:

يهدف إلى معرفة الأخطار المحتملة والتي يمكن أن يواجهها المقرض (البنوك، المؤسسات المالية...) وعلاقته مع المقرض وتقييمها، واتخاذ القرارات انطلاقاً من عملية التقييم.

3- تحليل الاندماج والشراء:

يهدف هذا التحليل إلى تقييم أصول المؤسسة المزمع شراؤها، في حالة اندماج مؤسستين في مؤسسة واحدة، مع زوال الشخصية القانونية لكل منهما.

4- تحليل تقييم الأداء:

يشمل تحليل الربحية أو المردودية وكفاءة إدارة المؤسسة والأداء المالي لها، بالإضافة إلى السيولة واتجاهات النمو.

5- التحليل من أجل التخطيط:

يعتبر التخطيط الاستراتيجي ضرورياً لكل مؤسسة تريد وترغب في البقاء في المنافسة خاصة في ظل التقلبات المستمرة التي تتعرض أسواق المواد الأولية، المنتجات السلع والخدمات، والتحليل المالي يعتبر من الوسائل والأدوات التي يمكن استخدامها في التخطيط الاستراتيجي.

الفرع الثاني: مقومات التحليل المالي

كي تنجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة لابد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها. فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوائز نشاط المشروع هي تكون إلى الحقيقة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به

¹ - شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 198-199.

نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج وأساليب وأدوات التحليل التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر أقرب ما المعلومات التي يعتمد عليها. بناء لما تقدم يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي: ¹

- 1- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصادقية أو الموثوقية Reliability، وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية Objectivity من جهة والملاءمة Relevance من جهة أخرى.
 - 2- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا Scientific Approach أهداف عملية التحليل. كما أن يستخدم اساليب وأدوات يتناسب مع Techniques and Tools تجمع هي الأخرى وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملاءمة للأهداف التي يسعى إليها.
- ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا عليه مراعاة ما يلي:

- ← أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المنشأة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
 - ← أن يبرز الفروض Assumptions التي يبني عليها عملية التحليل وكذلك المتغيرات Variables الكمية والكيفية (النوعية) التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة.
 - ← أن لا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المشروع، بل أن يسعى وهو الأهم إلى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية.
- 3- أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمحصور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي، وذلك ليقوم بعد ذلك في تقديم تقريره بما يتضمنه البديل الافضل منها من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه.

¹ - محمد مطر، التحليل المالي والانتماني: الأساليب والاستخدامات العلمية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص4.

المبحث الثاني: أنواع، معايير ومنهجية التحليل المالي

يصنف التحليل المالي كعلم له قواعد ومعايير وأسس تهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشأة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة دقيقة وإيجاد الروابط والعلاقة بينهما. سنوضح في هذا المبحث مختلف أنواع التحليل المالي ومعاييرهِ بالإضافة إلى منهجية هذا الأخير.

المطلب الأول: أنواع التحليل المالي

تتعدد أنواع التحليل المالي حسب الجهة، الزمن، الفترة والمدى الذي يغطيه التحليل المالي وحسب ذلك أجري تقسيمه على النحو التالي:

1. حسب الجهة القائمة بالتحليل:

- التحليل المالي الداخلي:

هو التحليل الذي يقوم به شخص من داخل المؤسسة وتحليل شامل لكل الأنشطة ذات الأثر المالي في المؤسسة، حيث يتمتع المحلل المالي يجمع المعلومات الضرورية التي تجعل تحليله أكثر دقة وملائمة وشمولية.

- التحليل المالي الخارجي:

هو تحليل يقوم به شخص خارجي (هيئة أو محلل مالي) من أجل فحص الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها وإعطاء الحلول المناسبة للوضع المالي السيئ.¹

2. حسب طبيعة المعلومات المستخدمة:²

يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طبيعة المعلومات المستخدمة في التحليل من زوايا مختلفة من أهمها:

2-1- مصدر الحصول على البيانات والمعلومات:

حيث أن هناك بيانات يتم الحصول عليها من داخل المؤسسة، بمعنى أنها موجودة في تقارير أعدتها المؤسسة، لأغراض مختلفة، قد يكون التحليل المالي أحدها، وقد تكون أعدت في الخارج باعتبارها معايير قطاعية أو ما شابه ذلك.

¹ - سعداوي مراد مسعود، مختاري فتيحة، بوساحة محمد لخضر، مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بالأغواط 2017/2018، المجلد 11، العدد 04، جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت، 2002، ص 42.

² - انتصار سليمان، التنبأ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية: تطوير النماذج حسب خصوصيات البيئة الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 01، 2015/2016، ص 57-58.

2-2- مدى تدقيق البيانات من عدمه:

يمكن تبويب البيانات حسب خضوعها لإجراءات تدقيق الحسابات سواء كانت بواسطة المدقق الداخلي أو المدقق الخارجي إلى بيانات ثم تدقيقها وبيانات لم يتم تدقيقها، وتعتبر الأولى أكثر دقة من الثانية، وبالتالي تكون نتائج تحليلها التي أكثر دقة كذلك، عكس الثانية.

2-3- مدى نشر البيانات من عدمه:

تبويب البيانات بناء على هذا الأسلوب إلى بيانات منشورة وبيانات غير منشورة، ويلاحظ الفرق بينهما، حيث أن البيانات المنشورة عادة ما تكون ملخصة وعامة بينما تكون البيانات غير المنشورة أكثر تفصيلاً.

3. حسب الأسلوب المتبع:

تتعدد الأساليب المتبعة في التحليل المالي ومن أمثلتها:

- أسلوب التحليل بالنسب المالية.
- أسلوب التحليل بالمقارنات.
- أسلوب التحليل بالأرقام القياسية.
- أسلوب التحليل باستخدام الطرق الرياضية.

وبشكل عام، يعتمد اختيار أسلوب التحليل المالي على عوامل مختلفة منها، الغرض الذي يهدف إليه التحليل، نطاقه، حجم البيانات المالية المتاحة وإضافة إلى الخبرة التي يتمتع بها المحلل المالي.

4. حسب البعد الزمني للتحليل:

إن للتحليل المالي بعداً زمنياً، يمثل الماضي والحاضر، وبناء عليه، يمكن تبويب التحليل المالي إلى:

4-1 التحليل الرأسي:¹

يهتم التحليل الرأسي بقياس نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية إلى قيمة أساسية في تلك القائمة تستخدم كأساس لقياس التوزيع النسبي لعناصر القائمة المالية. وعلى سبيل المثال يمكن قياس نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول ثم المخزون السلعي إلى إجمالي الأصول. وهكذا تتم نسبة كل عنصر من عناصر الميزانية إلى إجمالي الميزانية. ويمكن بطبيعة الحال القيام بنوع آخر من التوزيع النسبي وهو نسبة كل عنصر من عناصر الميزانية إلى إجمالي المجموعة التي ينتمي إليها العنصر مثل نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول المتداولة،

¹- جمال شحات، قراءة و فهم و تفسير القوائم المالية للشركات باستخدام التحليل المالي، مقال متوفر على الموقع:

<https://alphabeta.argaam.com/article/detail/6221>

والمخزون إلى إجمالي الأصول المتداولة . في حين يتم نسبة العدد والآلات إلى إجمالي الأصول الثابتة وهكذا ...

يفهم من هذا أن التحليل الرأسي يهتم بقياس النسب المئوية لتوزيع عناصر القوائم المالية ولا شك أن هذا يساعد الإدارة في فهم مكونات القوائم المالية بطريقة أكثر سهولة حيث أن الاعتماد على القيم النقدية المطلقة بتلك القوائم قد لا يساعد على فهم مغزى و محتوى تلك القوائم .

4-2- التحليل الأفقي: ¹

او ما يسمى بالتحليل المتحرك (Horizontal analysis) ، والذي يقارن البيانات المالية للمنظمة المعنية لعدة سنوات ، حيث لا بد من مقارنة أرقام السنوات المختلفة بالسنة القياسية أو سنة الأساس التي يتم اختيارها كنقطة البداية ، و سمي بالتحليل الديناميكي أو التحليل المتحرك ، لأنه يعتمد على البيانات المالية من سنة إلى أخرى بدلاً من اقتصره على سنة واحدة فقط .

ومن الضروري توضيح أسباب الفروقات الكبيرة في الأرقام بين سنة الأساس والسنوات الأخرى عند المقارنة بين البنود الأساسية في القوائم المالية ، حيث يساعد التحليل الأفقي على معرفة مدى النمو والثبات والتراجع في العناصر المراد تحليلها عبر الزمن ، حتى يتسنى لأصحاب القرار من اكتشاف سلوك المنظمة ومن ثم تقييم مدى نشاطها وإنجازاتها عبر السنوات .

5. من حيث الفترة التي يغطيها:

و يصنف حسب الفترة الزمنية المغطاة على النحو التالي :

5-1- التحليل المالي قصير الأجل:

قد يكون التحليل المالي رأسياً أو أفقياً، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة الأجل، ويستفاد منه في قياس قدرات المؤسسة وإنجازاتها في الأجل القصير، وكذلك أداة للتخطيط المالي قصير الأجل.

كما يركز على تحليل التداول والسيولة النقدية، ورأس المال العامل ومكوناته، والتدفقات النقدية والربحية في الأجل القصير.

وبناء على ما ذكر، يهتم به البنوك والموردون والمديرون الماليون كل في إطار عمله.

¹ شعاع الشمري، التحليل المالي: من منظور عال. متوفر على الموقع:

<https://www.meemapps.com/article/financial-analysis-from-a-high-perspective>

5-2- التحليل المالي طويل الأجل:

أسوة بالتحليل قصير الأجل فقد يكون رأسياً أو أفقياً، ولكنه يختلف عنه في الفترة الزمنية التي يغطيها، التي تتصف بطولها. وبالتالي، فإنه يستفاد منه في قياس قدرات المؤسسة وانجازاتها في الأجل الطويل.

ويركز هذا التحليل على تحليل هيكل رأس المال والأصول الثابتة، والربحية في الأجل الطويل.

إضافة إلى تغطية التزامات المؤسسة طويلة الأجل، بما في ذلك القدرة على دفع فوائد وأقساط الديون عند في السوق المالية. استحقاقها، ومدى انتظامها في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات، وتأثيرها على أسعار أسهم المؤسسة.

وكما يستفيد هذا التحليل مجموعة المستثمرين في أسهم المؤسسة، والمستثمرين في السندات وأصحاب القروض لأجل مثل صناديق الإقراض طويل الأجل أو صناديق التنمية بأنواعها.

وفي مجال التخطيط طويل الأجل فإنه يساعد المديرين المهتمين بالتخطيط، ويشكل خاص في مجالات الاقتراض والربحية والتوسع وإدارة الأصول الثابتة وما شابه ذلك.

6. حسب الهدف من التحليل المالي:

يمكن تبويب التحليل إلى عدة أنواع استناداً إلى الهدف منه كالآتي:

- التحليل من أجل تقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.
- التحليل من أجل تقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل،
- التحليل من أجل تقويم ربحية المؤسسة.
- تحليل التدفقات النقدية.
- التحليل من أجل تقييم كفاءة الإدارة أو إحدى الإدارات.
- أنواع أخرى حسب الأهداف المراد تحقيقها.¹

المطلب الثاني: معايير التحليل المالي

هي عبارة عن أرقام معيارية تستخدم كمقياس للحكم على كفاءة وملائمة نسبة معينة أو رقم ما، ومن أنواع معايير التحليل المالي التي تستخدم للمقارنة مع النسب يمكن ذكر أربعة أنواع من المعايير فيما يلي:²

¹ - انتصار سليمان، مرجع سابق، ص 60 - 61.

² - الطيف عبد الكريم، مطبوعة بيداغوجية تحت عنوان محاضرات في التحليل المالي المتقدم، موجهة لطلبة السنة أولى الماستر تخصص محاسبة وجباية معقمة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2015، ص 16-17.

1- معيار التحليل المالي المطلق:

ويعني الصيغة المثالية لحدث معين، وهو بذلك يمثل خاصية متأصلة بأخذ شكل قيمة مالية ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين كافة المؤسسات، ويقاس به التقلبات الواقعية. يعود الاستخدام القليل لهذا المعيار إلى ابتعاده عن المتطلبات الواقعية لأنشطة الكثير من المؤسسات، ويمكن اللجوء إلى هذا المعيار عند عدم وجود معايير أخرى ملائمة للمقارنة الموضوعية للنسب المحققة.

2- معيار التحليل المالي للصناعة:

وهو المعيار الذي تصدره الاتحادات المهنية والهيئات الحكومية أو غيرها من الجهات الأغراض القياس والتقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة أي النشاط، ويعتبر هذا المعيار الأكثر قربا إلى الواقع من المعيار المطلق، لأنه يأخذ بعين الاعتبار متطلبات النشاط في ذلك النوع من الصناعة.

3- معيار التحليل المالي التاريخي:

هو عبارة عن النسب والأرقام التي تمثل الاتجاهات التي مؤسسة معينة في الماضي، والتي يتم اعتمادها كأداة تحليلية لتقييم أداء المؤسسة الحالي، والتوقع المستقبلي بشأن اتخاذها أداء أدائها.

4- معيار التحليل المالي المخطط:

هذا المعيار من قبل إدارة المؤسسة، والذي يبنى على أساس الموازنات التقديرية المسبقة لأنشطة المؤسسة، وهذا المعيار يصمم بناء على الخبرات الفنية والخبرات السابقة للإدارة والتي تمثل مؤشرا للأداء والتقييم وتحديد الانحرافات، وقد يشمل تفاصيل أخرى لأداء المؤسسة كتحديد النسب التي تجدها الإدارة مناسبة لأنشطتها في الحالات الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية. على الرغم من أهمية هذا المعيار إلا أنه لا يعد المعيار الأمثل للمقارنة وتقييم الأداء لأنه لا يأخذ معايير التحليل المالي، التي هي عبارة عن النسب والأرقام التي تمثل الاتجاهات التي اتخذها أداء مؤسسة معينة في الماضي، والتي يتم اعتمادها كأداة تحليلية لتقييم أداء المؤسسة الحالي، والتوقع المستقبلي بشأن أدائها. من أجل أن يكون المعيار مقبولا وذو معنى، لا بد له أن يتصف بمجموعة من الخصائص نذكر أهمها فيما يلي:

- أن يتصف المعيار بالواقعية، أي بإمكانية تنفيذه، لا يتصف بالمثالية فيتعذر تحقيقه، ولا يتصف بالتواضع فيمكن الوصول إليه بسهولة.
- أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي، وإن كان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات عليه إذا دعت الظروف وذلك بعد إجراء الدراسات اللازمة.
- أن يتصف المعيار بالبساطة والوضوح وسهولة التركيب.

ويمكن إيجاز استخدامات معايير التحليل المالي في النقاط التالية:

- تفسير الظواهر المالية المختلفة وإعطائها وصفا كميا.
- تفسير المدلولات والمؤشرات للاتجاهات المالية المختلفة.
- تحليل أداء المؤسسة المالي.
- كشف الانحرافات بين النتائج المخصصة والمحقة.

المطلب الثالث: مجالات التحليل المالي

ومن مجالات التحليل المالي تتمثل فيما يلي:¹

1. التحليل الاستثماري:

يهدف إلى معرفة العائد على الاستثمار، وهيكله ومعرف مديونية المؤسسة على المدى الطويل، والمدى القصير (السيولة).

2. التحليل الائتماني:

يهدف إلى معرفة الأخطار المحتملة والتي يمكن أن يواجهها المقرض (البنوك، المؤسسات المالية...) وعلاقته مع المقرض وتقييمها، واتخاذ القرارات انطلاقا من عملية التقييم.

3. تحليل الاندماج والشراء:

يهدف هذا التحليل إلى تقييم أصول المؤسسة المزمع شراؤها، في حالة اندماج مؤسستين في مؤسسة واحدة، مع زوال الشخصية القانونية لكل منهما.

4. تحليل تقييم الأداء:

يشمل تحليل الربحية أو المردودية وكفاءة إدارة المؤسسة والأداء المالي لها، بالإضافة إلى السيولة واتجاهات النمو.

5. التحليل من أجل التخطيط:

يعتبر التخطيط الاستراتيجي ضروريا لكل مؤسسة تريد وترغب في البقاء في المنافسة خاصة في ظل التقلبات المستمرة التي تتعرض أسواق المواد الأولية، المنتجات السلع والخدمات، والتحليل المالي يعتبر من الوسائل والأدوات التي يمكن استخدامها في التخطيط الاستراتيجي.

¹ - شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 198-199.

المطلب الرابع: منهجية التحليل المالي

لكي يكون لدينا حكم على الوضعية المالية للمؤسسة نستخدم العديد من أدوات التحليل المالي وللوصول إلى هذه الحقيقة نتتبع الخطوات التالية:¹

1-1- المرحلة التمهيديّة:

من أجل إعطاء نظرة شاملة للمؤسسة نستعين بالتشخيص الاقتصادي قبل البدء في عملية التحليل المالي وهذا لإعطاء نتائج أكثر مصداقية من خلال تحديد بعض الجوانب المتعلقة بالمؤسسة وذلك من خلال:

- قطاع النشاط الذي تنشط فيه المؤسسة.
- الحصة السوقية للمؤسسة ودراسة اتجاهها وتطورها.
- معدل نمو رقم الأعمال.
- دراسة المخاطرة سواء كانت المالية منها أو الاقتصادية ومدى تأثير المنافسة على ذلك.
- الوضعية العامة للاقتصاد في البلاد محل النشاط.

1-2- فحص القوائم المالية:

وذلك من خلال:

(أ) - تحليل جدول حساب النتائج: تطور التكاليف، الإيرادات، الأرصدة الوسيطة للتسيير، قدرة التمويل الذاتي...

(ب) - تحليل الميزانية المالية: دراسة تطور الهيكل المالي والوقوف على التوازنات المالية، دراسة خزينة وسيولة المؤسسة، دراسة النسب المالية...

(ت) - دراسة الملاحق: والتي تعطينا توضيحات أكثر عن التغيرات الحاصلة في القوائم المالية الأخرى.

(ث) - دراسة جداول التمويل وتدفقات الخزينة: حيث يتم من خلالها دراسة تدفقات أنشطة كل من الاستغلال، الاستثمار والمويل، تحليل إمكانيات التمويل الدائمة والقصيرة مقارنة مع احتياجاتها، تطور خزينة المؤسسة.

1-3- إعداد جدول القيادة:

ويتم في هذه المرحلة الوصول إلى إعداد أهم المؤشرات التي من خلالها يكون لدينا حكم وتشخيص للوضعية المالية (يستفاد منها لأغراض التخطيط والرقابة المالية).

¹ - محاضرات الاستاذ بن فرحات عبد المنعم، مقياس التحليل المالي، مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

1-4- إعداد التوقعات المالية:

سواء كانت في المدى القصير (سيولة مثلاً) أو المدى المتوسط والطويل (النمو المنتظر، توقعات المخاطرة الاقتصادية والمالية.... الخ

خلاصة الفصل:

من خلال استعراض هذا الفصل تم التعرف على مفاهيم التحليل المالي وأهم أهدافه وكذا أهميته المتمثلة في الحكم على مدى كفاءة الإدارة في جمع وتشغيل الأموال والحكم على مدى فعالية استراتيجيتها المالية، فهو واحد من أهم الأساليب التي تسلط الضوء على واقع المؤسسة الاقتصادية وبذلك يفيد العديد من الأطراف المهمة كالمستثمرين والبنوك من خلال تقديم معلومات دورية عن مؤسسة ما.

ويقوم التحليل المالي أيا كانت صورته على منهج المقارنة، لذا تعددت أساليبه ومن بين أهم الأساليب المتبعة، الأسلوب الرأسي والأسلوب الأفقي.

وبناء على ما سبق أيضا يمكن أن نستخلص أن التحليل المالي عبارة عن علم له قواعد ومعايير وأسس ومجالات خاصة به مثل التخطيط الاستراتيجي الذي يعتبر ضروريا لأجل ضمان استمرار المؤسسة، وفي ظل العصر الحديث وما يصاحبه من تطور في المعاملات والمتغيرات الاقتصادية أدى إلى تزايد أهمية المعلومات المحاسبية وبالتالي زيادة الطلب على التحليل المالي لمساهمته في الإفصاح عن قيمة المعلومات الموجودة في القوائم المالية.

الفصل الثاني: الأدوات المستعملة في التحليل المالي

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصل الأول إلى مفاهيم التحليل المالي، سوف نتطرق في هذا الفصل إلى تحليل التوازن المالي للمؤسسة، وذلك باستخدام مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في راس المال العامل، احتياجات راس المال العامل والخزينة، حيث يشير راس المال العامل إلى مدى تحقيق المؤسسة للتوازن على مدى الطويل، في حين تشير احتياجات راس المال العامل إلى مدى تحقيق المؤسسة للتوازن على المدى القصير. كما سيتم التطرق أيضا إلى أهم مؤشرات هذا التحليل والمتمثلة في النسب المالية والتي تعد أكثر الأدوات استعمالا في تحليل القوائم المالية.

وفي هذا النطاق، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين والمتمثلة في:

المبحث الأول: إعداد وعرض القوائم المالية.

المبحث الثاني: أدوات وأساليب التحليل المالي.

المبحث الأول: اعداد وعرض القوائم المالية

يعتبر إعداد القوائم المالية من أهم أهداف المحاسبة المالية وذلك لما لها من أهمية في توصيل المعلومات إلى المتعاملين الاقتصاديين، وعلى هذا الضوء سوف نتطرق في هذا المبحث إلى القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي والمتمثلة في:

✓ الميزانية

✓ جدول النتائج

✓ جدول تدفقات الخزينة

✓ جدول تغيرات الأموال الخاصة

✓ ملحق.

المطلب الأول: الميزانية

الفرع الأول: الميزانية المالية

أولاً: تعريف الميزانية

يمكن تعريف الميزانية كجرد تقوم به المؤسسة في وقت معين (كل شهر، او ثلاثة أشهر او على الأقل مرة في كل سنة في نهاية الدورة المحاسبية) لمجموع ما تملكه المؤسسة من الأصول ولكل ما عليها من الديون القصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل والفرق بين ما تملكه من أموال وما عليها من ديون تمثل ذمتها أو حالتها الصافية أو بعبارة أخرى ما تملكه من أموال خاصة.¹

تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم. يبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية.²

ثانياً: مكونات الميزانية

تتضمن الميزانية العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وينبغي أن تحتوي على الأقل على العناصر التالية:

¹ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، مرجع سابق، ص 17

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في 20 جمادى الأولى 1429 هـ الموافق 26 مايو 2008، المتضمن تطبيق احكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 هـ الموافق 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 27، المادة 33، ص 14.

1. الأصول: وهو مورد تسيطر عليه المنشأة نتيجة لأحداث سابقة ومن المتوقع أن ينجم عنه منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة، وتشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط الكيان بصورة دائمة أصولاً غير جارية، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها أو طبيعتها، فإنها تشكل أصولاً جارية.¹

يجب أن تتوفر على الخصائص الثلاث الآتية حتى يوصف البند على أنه أصل² :

✓ يجب أن يوفر الأصل منفعة اقتصادية مستقبلية محتملة التي تمكن من توفير تدفقات صافية في المستقبل.

✓ أن تكون المؤسسة قادرة على الحصول على المنافع من الأصل .

✓ أن يكون الحدث الذي وفر للمؤسسة الحق في الحصول على منافع الأصل قد حدث فعلاً .

1.1 الأصول الغير جارية:

وهي الأصول التي يتم اقتنائها من أجل تسيير أعمال المؤسسة والاستفادة من طاقتها الإنتاجية وتشمل هذه الأصول ما يلي:

✓ القيم الثابتة المعنوية، وتضم شهرة المحل، براءة الاختراع، البرامج، قيم معنوية أخرى؛

✓ القيم الثابتة المادية، وتتضمن الأراضي، المباني، المعدات، قيم ثابتة أخرى؛

✓ القيم الثابتة الجارية (قيد الإنجاز)؛

✓ الأصول المالية وتضم السندات الثابتة، سندات المساهمة والحقوق المماثلة، قروض وأصول مالية؛

✓ غير متداولة؛

✓ الضرائب المؤجلة أصول .

1.1 الأصول الجارية:³

وهي الأصول المعدة للاستهلاك أو الاستخدام خلال الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة، وتشمل ما يلي:

✓ المخزونات، وتشمل السلع والمنتجات التامة الصنع، المواد الأولية، المنتجات والخدمات قيد التنفيذ،

الفضلات والمهمات وغيرها؛

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في 20 جمادى الأولى 1429 هـ الموافق 26 مايو 2008 ، المتضمن تطبيق احكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 هـ الموافق 25 نوفمبر 2007 ،المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 27 ،المادة 21 ، ص 13.

² - إبراهيم الأعمش، اسس المحاسبة العامة، د،م،ج، الجزائر، 1999، ص06

³ - شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ج 1، مرجع سابق، ص 77

- ✓ الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة، وتتضمن المبالغ المستحقة على الزبائن، أوراق القبض، الضرائب والأعباء المثبتة مسبقاً؛
- ✓ النقديات وما يعادلها، وتشمل النقدية في الصندوق، الحسابات الجارية لدى البنوك والبريد، أوراق القبض قصيرة الأجل.

2. الخصوم:¹

تتضمن ثلاث عناصر رئيسية وهي:

1.2. الأموال الخاصة: وتتضمن:

- ✓ رأس المال؛
- ✓ الاحتياطات؛
- ✓ فرق إعادة التقدير؛
- ✓ محول من جديد؛
- ✓ نتيجة الدورة .

2.2. الخصوم غير الجارية:

وهي الخصوم التي يكون تاريخ استحقاقها أكثر من شهر وتتضمن:

- ✓ القروض والديون المالية؛
- ✓ الضرائب المؤجلة خصوم؛
- ✓ خصوم أخرى غير جارية؛
- ✓ المؤونات والخصوم المماثلة .

3.2 الخصوم الجارية:

وهي الالتزامات التي يكون تاريخ استحقاقها أقل من 12 شهراً، وتتضمن ما يلي:

- ✓ الموردون والحسابات الملحقه، وتشمل الحسابات الدائنة، أوراق الدفع قصيرة الأجل والأجور المستحقة؛
- ✓ الضرائب، وتشمل الضرائب المستحقة الدفع والمصاريف الأخرى المستحقة؛

¹ شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 77-78.

✓ حسابات الخزينة السالبة وما يعادلها.

✓ ديون ودائنون آخرون.

ثالثا: شكل الميزانية

يمكن عرض شكل قائمة الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي كما يلي:

الجدول رقم 1: ميزانية السنة المالية المقفلة في

الأصول	الملاحظة	الأجمالي N	اهتلاك الرصيد	N صافي	N-1 صافي
أصول غير جارية					
- فارق بين الاقتناء -المنتج الإيجابي أو السلبي					
- تثبيطات معنوية					
- تثبيطات عينية					
- أراضي					
- مباني					
- تثبيطات عينية أخرى					
- تثبيطات ممنوح امتيازها					
- تثبيطات مالية					
- سندات موضوعة موضع المعادلة					
- مساهمات أخرى وحسابات دائنة					
- ملحقة بها					
- سندات أخرى مثبتة					
- قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
- ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير جاري					
أصول جارية					
- مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ					
- الزبائن					
- المدينون الآخرون					
- الضرائب وما شابهها					
- حسابات دائنة أخرى واستخدمات مماثلة					
- الموجودات وما شابهها					

					- الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى - الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 ، المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430 هـ الموافق ل 25 مارس 2009 ، ص 27.

الجدول رقم 02: ميزانية السنة المالية المغفلة في.....

N-1	N	الملاحظة	الخصوم
			رؤوس الاموال الخاصة - رأس مال تم إصداره - رأس مال غير مستعان به - علاوات واحتياطات -احتياطات مدمجة (1) - فوارق واعادة التقييم - فارق المعادلة (1) - نتيجة صافية /نتيجة صافية حصة المجمع(1)) - رؤوس أموال خاصة أخرى /ترحيل من جديد - حصة الشركة المدمجة (1) - حصة ذوي الاقلية (1)
			المجموع (1)
			الخصوم غير جارية - قروض وديون مالية - ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) - ديون أخرى غير جارية - مؤونات ومنتجات ثابتة مسابقا
			مجموع الخصوم غير جارية (2)
			الخصوم الجارية - موردين وحسابات ملحقة - ضرائب - ديون أخرى - خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية (3)

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشف المالية المدمجة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 28.

الفرع الثاني: الميزانية الوظيفية¹

أولاً: تعريف الميزانية الوظيفية

يعتبر التحليل الوظيفي طريقة من طرق التحليل المالي، تقوم على أساس تصنيف مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة حسب الوظائف، وحسب هذا التحليل فان المؤسسة عبارة عن وحدة اقتصادية ومالية تضمن تحقيق وظائف التمويل، الاستثمار والاستغلال.

وتعرف الميزانية الوظيفية بانها "ميزانية تقوم على أساس إحصاء للموارد الاستخدامات في المؤسسة وفق مساهمتها في مختلف الدورات الاقتصادية، حيث تعبر خزينة المؤسسة في لحظة ما عن صافي الموارد الاستخدامات المتراكمة، ويقصد بالدورات الاقتصادية: دورة الاستثمار، دورة التمويل، دورة الاستغلال".

ثانياً: مكونات الميزانية الوظيفية

وبعد التحليل الوظيفي بناء الميزانية المحاسبية بإعادة ترتيب بنود الميزانية إلى كتل حسب مستوى ديمومتها وعقد علاقة تواصلية بين الموارد الدائمة والاستخدامات الدائمة، حيث تقوم بإظهار ما يلي:

كتلتين من الأصول: الاستخدامات الثابتة (أعلى الميزانية)، الاستخدامات الجارية (أسفل الميزانية).

كتلتين من الخصوم: الموارد الثابتة (أعلى الميزانية)، الموارد الجارية (أسفل الميزانية).

الخبزينة (موجبة أو سالبة): كنتيجة لمقارنة الكتل الأربعة الأخرى للميزانية.

ثالثاً: شكل الميزانية الوظيفية

جدول رقم 03: الميزانية الوظيفية

دورة الاستثمار	الاستخدامات الثابتة	الموارد الثابتة	دورة التمويل
دورة الاستغلال	الأصول الجارية للاستغلال	الخصوم الجارية للاستغلال	دورة الاستغلال

¹ Hubert de la bruslerie, analyse financière information financière et diagnostic, dunod, 3eme édition, paris, 2006, p 94

	الأصول الجارية خارج الاستغلال	الخصوم الجارية خارج الاستغلال
	الخزينة الموجبة	الخزينة السالبة

Source : Alain Marion, Analyses financiers conceptset methods, DUNOD, 3eme Edition, Paris, 2004, p:38.

المطلب الثاني: حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية

الفرع الأول: حسابات النتائج

أولاً: تعريف

حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية. ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب. ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/الكسب أو الخسارة.¹

يعتبر حسابات النتائج وثيقة تلخيصية للأعباء والنواتج الملحقة خلال الدورة المحاسبية الجارية.²

ثانياً: عناصر التي يتضمنها جدول حسابات النتائج

العناصر التي يجب ان تتضمنها حسابات النتائج هي كما يلي:

حوصلة الأعباء حسب طبيعتها يمكن من خلالها حساب الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الخام للاستغلال.

- إيرادات ونواتج النشاط العادي
- النتيجة الوظيفية
- الإيرادات المالية والاعباء المالية
- العناصر غير العادية (النواتج والاعباء)
- النتيجة العادية قبل التوزيع
- النتيجة الصافية للأسهم (شركات ذات أسهم)

¹ القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008 ، مرجع سبق ذكره، ص 24.

² شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 79.

بالإضافة الى بعض العناصر الأخرى يمكن عرضها فيما يلي:

- مبالغ الضرائب
 - مخصصات الاهتلاكات والمؤنات
 - الأعباء الخاصة بأجور المستخدمين
 - مبالغ الحصص الموزعة للشركات ذات الأسهم
- يمكن عرض حسابات النتائج حسب الوظائف الموجودة في المؤسسة.

ثالثاً: شكل جدول حسابات النتائج

يمكن عرض شكل جدول حسابات النتائج حسب النظام المحاسبي المالي كما يلي:

الجدول رقم 04: جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة) الفترة من إلى

البيان	الملاحظة	N	N-1
المبيعات والمنتجات الملحقة			
تغيرات المخزونات			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1 إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2 استهلاك السنة المالية			
3 القيمة المضافة للاستغلال (2-1)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة			
4 إجمالي فائض الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			

			المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
			الاسترجاعات على خسائر القيمة والتموينات
5			النتيجة العملياتية
			المنتجات المالية
			الأعباء المالية
6			النتيجة المالية
7			النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
			الضرائب المؤجلة تغيرات عن النتائج العادية
			مجموع منتجات الأنشطة العادية
			مجموع أعباء الأنشطة العادية
8			النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر غير العادية (المنتجات)
			العناصر غير العادية (لأعباء)
9			النتيجة غير العادية
10			النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 ، مرجع سبق ذكره، ص 30

الجدول رقم 05: جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة) الفترة من إلى

البيان	الملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			

			أعباء أخرى عملياتية
			النتيجة العملياتية
			تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة مصاريف المستخدمين المخصصات للإهلاكات منتجات مالية الأعباء المالية
			النتيجة العادية قبل الضريبة
			الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب الواجبة على النتائج العادية (التغيرات)
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			الأعباء غير العادية المنتجات غير العادية
			النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 ، مرجع سبق ذكره، ص 31.

الفرع الثاني: قائمة التدفقات الخزينة

أولاً: تعريف قائمة التدفقات الخزينة

القائمة التي تبين المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة معينة، والتي يتم تصنيفها كتدفقات بناء من الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة الاستثمارية أو الأنشطة التمويلية.¹

قائمة التدفقات الخزينة هو جدول يمكن اعداده باستعمال الطريقة المباشرة والغير المباشرة ويتضمن التغيرات التي تحدث في جدول حسابات النتائج والميزانية المالية، يهدف الى توفير قاعدة لمستعملي القوائم المالية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد سيولة الخزينة وما يعادلها وكذلك معلومات حول استعمال السيولة.²

ثانياً: مكونات قائمة التدفقات الخزينة³

¹ خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، (IAS/IFRS) دار إثراء، عمان الأردن، ط 1، 2008، ص 96.

² حسب القانون 7-11 الصادر بتاريخ 15 ذو القعدة 1428هـ الموافق ل 25 نوفمبر 2007 والجريدة الرسمية العدد 27 ماي 2008 ص 26.

³ فهمي مصطفى السبخ، التحليل المالي، مرجع سابق، ص 17-18.

1. الأنشطة التشغيلية:

الأنشطة التشغيلية هي عبارة عن الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات الشركة، وتعتبر التدفقات النقدية الناتجة من هذه الأنشطة مؤسراً هاماً لبيان مدى قدرة الشركات على تسديد القروض وتوزيع أرباح على المساهمين وتمويل استثمارات جديدة دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية.

ويمكن استخدام أحد الأسلوبين التاليين لأحتساب التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية:

أولاً: الأسلوب المباشر: (Direct Method)

تتطلب هذه الطريقة تحويل قائمة الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي وتحديد مكونات التدفق النقدي على النحو التالي:

1. النقد المقبوض من العملاء:

- صافي المبيعات
- النقص (الزيادة) في المدينين وأوراق القبض
- (يستثنى تأثير قيود الذمم المشكوك في تحصيلها)

2. النقد المدفوع للموردين:

- تكلفة البضاعة المباعة
- الزيادة (النقص) في مخزون البضاعة
- النقص (الزيادة) في الأمم الدائنة

3. النقد المدفوع على المصاريف:

- مجموع المصروفات مطروح منها الاستهلاكات والاطفاءات
- الزيادة (النقص) في المصروفات المدفوعة مقدماً
- التناقص (الزيادة) في المصروفات المستحقة غير المدفوعة

ثانياً: الأسلوب غير المباشر: (Indirect Method)

تتطلب هذه الطريقة تعديل صافي الربح أو الخسارة بقيمة العمليات غير النقدية وأية بنود مؤجلة أو مستحقة متصلة بمقبوضات أو مدفوعات سابقة أو مستقبلية، بهدف تحديد التغيرات في بنود رأس المال العامل، على النحو التالي:

صافي الربح

يضاف (يطرح) يقود غير نقدية:

يضاف: الاستهتكات والاطفاءات

يضاف: المخصصات

خسائر (أرباح) غير تشغيلية (وتشمل الإيرادات والمصروفات الأخرى، وتكاليف التمويل واستبعاد الموجودات الثابتة)

1. التدفق النقدي الناتج من الأنشطة التشغيلية قبل التغير في بنود رأس المال العامل

- (الزيادة) النقص في الأصول المتداولة¹
- (الزيادة) النقص في المطويات المتداولة
- يطرح: ضريبة الدخل المدفوعة

2. صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة التشغيلية قبل البنود غير العادية

مقبوضات (مدفوعات) يقود غير عادية

3. صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة التشغيلية

4. الأنشطة الاستثمارية:

الأنشطة الاستثمارية هي عبارة عن الأنشطة المتعلقة بالحصول على أو التخلص من الموجودات طويلة الأجل بالإضافة إلى الاستثمارات الأخرى التي لا تعتبر نقدية معادلة وترجع أهمية إظهارها في قسم منفصل بالقائمة إلى أن تلك التدفقات توضح إلى أي مدى تم تخصيص مصادر لتوليد أرباح وتدفقات نقدية مستقبلية. وفيما يلي بعض الأمثلة على التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية:

أ. المقبوضات (المدفوعات) النقدية لبيع وشراء الممتلكات والآلات والمعدات والموجودات الثابتة الملموسة أو غير الملموسة والموجودات طويلة الأجل الأخرى.

ب. المقبوضات (المدفوعات) النقدية لبيع أو شراء أدوات حقوق الملكية أو القروض أو الدخول في مشروعات جديدة أو مشتركة.

ت. المقبوضات (المدفوعات) القروض والسلف المقدمة الأطراف أخرى.

¹ - مرجع نفسه.

ث. المقبوضات (المدفوعات) للمدفوعات النقدية الناتجة عن العقود المستقبلية، العقود الأجلة، الخيارات والمبادلات، ويستثنى العقود التي تصنف ضمن الأنشطة التمويلية.

5. الأنشطة التمويلية:

الأنشطة التمويلية هي عبارة عن الأنشطة التي ينتج عنها تغييرات في حجم ومكونات حقوق الملكية والقروض الخاصة بالمنشأة. ويعتبر الإفصاح عن الأنشطة التمويلية في قسم منفصل من القائمة مفيدا في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من قبل مقدمي الأموال للمشروع. ومن أمثلة التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية ما يلي:

أ. المقبوضات (المدفوعات) الناتجة عن الأسهم أو غيرها من أدوات حقوق الملكية.

ب. المقبوضات (المدفوعات) النقدية الناشئة عن السندات والقروض أو كمبيالات والرهونات العقارية أو أية أدوات اقتراض مالية قصيرة أو طويلة الأجل.

ت. النقدية المدفوعة بواسطة المستأجر من أجل تخفيض الالتزامات عن موجودات مستأجرة ناتجة عن عقد إيجار تمويلي.¹

ثالثا: شكل جدول قائمة التدفقات الخزينة

الجدول رقم 06: جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة) الفترة من إلى

N-1	N	الملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية
			- التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن - المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين - الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة - الضرائب على النتائج المدفوعة
			- تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية - تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
			تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
			- المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مادية أو غير مادية - التحصيلات عن عمليات بيع تثبيبات مادية أو غير مادية - المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مالية

¹ فهمي مصطفى السيخ، التحليل المالي، مرجع سابق، ص 19-20.

			- التحصيلات عن عمليات بيع تسيّيات مالية - الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية - الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
			- التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم - الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها - التحصيلات المتأتية من القروض - تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
			تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)
			- أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية - أموال الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية
			تغير أموال الخزينة في الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 35.

الجدول رقم 07: جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة) الفترة من إلى....

N-1	N	الملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية
			- صافي نتيجة السنة المالية - تعديلات خاصة: - الاهتلاكات و المؤونات - تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير الزبائن و الحقوق الأخرى - تغير الموردين و الديون الأخرى - القيمة الزائدة أو الناقصة للتنازل صافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار

			- مسحوبات عن شراء تنبيلات - تحصيلات عن التنازل عن التنبيلات
			تدفقات أموال الخزينة الصافية المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل
			- الحصص المدفوعة للمساهمين - زيادة رأس المال نقدا - إصدار قروض سنديّة - تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)
			- أموال الخزينة عند الافتتاح - أموال الخزينة عند الإقفال - تأثير تغيرات سعر الصرف للعملات الأجنبية
			تغير أموال الخزينة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 ، مرجع سبق ذكره، ص 36.

المطلب الثالث: جدول التغيرات رؤوس الأموال الخاصة والملاحق

الفرع الأول: جدول التغيرات رؤوس الأموال الخاصة

أولاً: تعريفه

يعرف النظام المحاسبي المالي قائمة تغيير الأموال الخاصة بأنها "عبارة عن جدول تحليلي للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال خلال السنة المالية".¹

ثانياً: مكوناته

حدد النظام المحاسبي المالي المعلومات (العناصر) الدنيا الواجب تقديمها في هذه القائمة والتي تخص الحركات المتصلة بالأموال الخاصة وهي تتمثل فيما يلي:²

○ النتيجة الصافية للسنة المالية؛

¹ القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008 ، مرجع سبق ذكره، الفصل الخامس، الفقرة 1.250 ، ص 26.

² شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 80.

- تغيرات الطريق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجلة المؤثرة مع رأس المال الخاص؛
- حركة رأس المال (زيادة، نقصان، استرجاع)؛
- إيرادات وأعباء سجلت مباشرة في رأس المال.

ثالثا: شكل جدول التغيرات رؤوس الأموال الخاصة

الجدول رقم 08: جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة

الملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2					
- تغيير الطريقة المحاسبية - تصحيح الأخطاء الهامة - إعادة تقييم التثبيات - الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حسابات النتائج - الحصص المدفوعة - زيادة رأس المال - صافي نتيجة السنة المالية					
N-1الرصيد في 31 ديسمبر					
- تغيير الطريقة المحاسبية - تصحيح الأخطاء الهامة - إعادة تقييم التثبيات - الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حسابات النتائج - الحصص المدفوعة - زيادة رأس المال - صافي نتيجة السنة المالية					
الرصيد في 31 ديسمبر N					

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 37.

الفرع الثاني: الملاحق

تعريفه:

عرف الملحق بأنه "هو وثيقة ملخصة توفر التفسيرات الضرورية لفهم الميزانية وقائمة حساب النتيجة فهما أفضل، ويتم كلما اقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لقارئ القوائم المالية".¹

يتضمن الملحق جداول ومعلومات وفيرة تسمح بتفسير الميزانية وحسابات النتائج (الدخل) وجدول تغيرات الأموال الخاصة وجدول تدفقات الخزينة، وأهداف الملحق هي:

- شرح الطرق المحاسبية وطرق التقييم التي طبقت عند إعداد الحسابات.
 - عرض المعلومات المكملة المطلوبة قانوناً.
 - إعطاء كل معلومة إضافية تسمح بأحسن فهم لوضعية المؤسسة وأدائها.
- المعلومات المتضمنة في الملاحق تعتبر أساسية بالنسبة للمحلل المالي، فهي تسمح له بمعرفة خصوصيات المؤسسة محل الدراسة.²

¹ القرار المؤرخ في 2008/07/26 ، المتضمن تحديد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره، ص 38.

² خلدون مداني، تيطراوي محمد، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، سنة 2016/2017، ص 17.

المبحث الثاني: أساليب التحليل المالي

المطلب الأول: مفهوم التوازن المالي¹

✓ إن مفهوم التوازن المالي مرتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المؤسسة للحفاظ على الدرجة الكافية من السيولة لضمان تعديل دائم للتدفقات النقدية هذه القدرة ناتجة عن تناقص بين سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم إن التوازن المالي يظهر في لحظة زمنية معينة بمقارنة رؤوس الأموال الدائمة مع الأصول الثابتة .

✓ إن التوازن المالي للمؤسسة يقدر ابتداء من مبدأين أساسيين: مرونة المؤسسة على مواجهة تسديد ديونها عن طريق درجة التمويل الذاتي، السيولة التي تتيح المتاحات المتواجدة لتسديد ديونها بصفة مرنة. حيث أن النتيجة الصافية وبإضافة موردان داخليان هامان للمؤسسة "الاهتلاكات والمؤونات" تعتبر مصدر لتمويل المؤسسة ذاتيا أو مقياس لدرجة مردودية المؤسسة.

المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة.

أولا: رأس المال العامل* (FR)

إن المبدأ المحاسبي العام المحقق في بداية الميزانية (تساوي الأصول مع الخصوم) يفرض من الناحية المالية أن تكون الاستعمالات ممولة من مصادر محددة من الخصوم، لأننا نجد في أعلى الميزانية المالية أن الأصول الثابتة التي لا نستطيع تحصيلها أو تحويلها إلى نقود إلا بعد مدة طويلة فيستوجب تمويلها من قبل الأموال الدائمة، بينما في أسفل الميزانية الديون التي تسدد في مدة قصيرة يجب أن تقابلها في الأصول العناصر القابلة للتحويل إلى السيولة في مدة قصيرة وهذا ما نعني به التوازن المالي.²

¹ هادف ياسمينية ، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها ،مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3، دالي إبراهيم، الجزائر ،سنة 2016/2017، ص 52.

*FR : Fond de Roulement

² ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، مرجع سابق، ص 46.

1. حساب رأس المال العامل¹:

يمكن حساب رأس المال العامل بطريقتين:

➤ من أعلى الميزانية

رأس المال العامل FR = (الأموال الدائمة - الأصول الثابتة)

رأس المال العامل FR = (الأموال الخاصة + الديون طويلة الأجل) - الأصول الثابتة

يركز هذا الأسلوب على تحديد أصل رأس المال العامل والمتغيرات المحددة له.

الجدول رقم 09: رأس المال العامل من أعلى الميزانية

الأصول المتداولة	الأموال الدائمة
رأس المال العامل Fr	

➤ من أسفل الميزانية :

رأس المال العامل FR = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

رأس المال العامل FR = (قيم جاهزة + قيم محققة + المخزونات) - الديون قصيرة الأجل

يبين هذا الحساب هدف رأس المال العامل هو تمويل جزء من دورة الاستغلال

الجدول رقم 10: رأس المال العامل من أسفل الميزانية

الأصول المتداولة	الديون قصيرة الأجل
	رأس المال العامل

2. تغيرات رأس مال العامل:

هناك ثلاث حالات وهي:

حالة رأس مال العامل موجب: معناه أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة وهذه الحالة جيدة بالنسبة للمؤسسة أي أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة.

حالة رأس مال العامل معدومة: يدل على أن المؤسسة في حالة توازن مالي أدنى، أي الأصول الجارية تساوي الديون قصيرة الأجل.

¹ ناصر داددي عدون، اقتصاد المؤسسة، مرجع سابق، ص 48.

حالة رأس مال العامل سالب: في هذه الحالة يعني أن السيولة النقدية لا تغطي بصفة إجمالية المستحقات أي الأموال الدائمة أصغر من الأصول الثابتة.

3. أنواع رأس مال العامل¹:

هناك أربع أنواع رأس مال العامل هي:

1. رأس مال العامل الصافي (الدائم):

أ. تعريفه: "يعتبر رأس مال العامل من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في إبراز توازنها في الأجل الطويل، وهناك من يطلق عليها هامش أمان المؤسسة، ويظهر رأس مال العامل مقدار ما تحتاط به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد تواجهها والمتمثلة في جمع بعض العناصر عن الحركة من الأصول الجارية.

ب. طريقة حسابه: توجد طريقتان هما:

الطريقة الأولى: رأس مال العام الصافي = الموارد الدائمة - الاستخدامات الثابتة.

الطريقة الثانية: رأس مال العام الصافي = الأصول الجارية - الديون الجارية.

2. رأس مال العامل الخاص:

أ. تعريفه: "وهو الفائض من الأموال الخاصة بعد تمويل الأموال غير الجارية، ويتم الحصول عليه عن طريق مقارنة الأموال الخاصة مع الأصول غير الجارية، أي دراسة ما مدى قدرة الأموال الخاصة على تغطية أو تمويل الأصول غير الجارية، ويعتبر كمؤشر للحكم على الاستقلالية المالية للمؤسسة "

ب. طريقة حسابه: يحسب كالتالي:

رأس مال العامل الخاص = الأصول الجارية - الديون.

رأس مال العامل الخاص = الأموال الخاصة - القيم الثابتة (أو الأصول غير الجارية).

3. رأس مال العامل الإجمالي:

أ. تعريفه: "يمثل الأصول ذات طبيعة قصيرة الأجل وتشمل كل من قيم الاستغلال والقيم غير المحققة القيم الجاهزة."

والهدف من دراسة رأس مال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها الجارية وتحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة.

¹ ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، مرجع سابق، ص 49.

ب. طريقة حسابه: يعبر عن رأس مال العامل الإجمالي بالعلاقة التالية:

رأس مال العام الإجمالي = مجموع الأصول الجارية.

4. رأس مال العامل الأجنبي (الخارجي) :

أ. تعريفه: "يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة التي تحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها، وهو يعبر عن الاستقلالية المالية للمؤسسة".

ب. طريقة حسابه: تكون كالتالي:

رأس مال العامل الأجنبي = ديون قصيرة الأجل + ديون طويلة الأجل.

رأس مال العامل الأجنبي = مجموع الديون.

رأس مال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة.

رأس مال العامل الأجنبي = رأس مال العام الإجمالي - رأس مال العامل الخاص.

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل (BFR)*

أ. تعريفه:¹ يعرف على انه قسط او جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة ارتباطا مباشرا بدورة الاستغلال التي لم تغطي من طرف الموارد الدورة.

ب. طريقة حسابه:

احتياج لرأس المال العامل = (الأصول المتداولة - النقدية) - (ديون قصيرة الأجل - السلفيات المصرفية)

الاحتياج من رأس المال العامل = BFR = الاحتياج من رأس المال العامل للاستغلال + BFRE الاحتياج من

رأس المال العامل خارج الاستغلال. BFRHE

حيث: BFRE : الفرق بين استخدامات وموارد الدورة.

BFRHE : الفرق بين الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال.

ث. تغيرات احتياجات رأس مال العامل:

¹ ناصر دادى عدون، تقنيات مراقبة التسيير، مرجع سابق، ص 50.

*BFR : Besoin de Fond de Roulement.

حالة احتياج رأس المال العامل الموجب: وهو أن احتياجات التمويل أكبر من موارد التمويل أي دورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها، وبالتالي المؤسسة بحاجة إلى إيجاد موارد خارج دورة الاستغلال وهي رأس المال العامل.

حالة احتياجات رأس المال العامل السالب: هذا يعني أن احتياجات التمويل أقل من موارد التمويل، وفي حالة الموارد تعطي الاحتياجات، لذا فالمؤسسة بغير حاجة إلى مال عامل موجب لمواجهة الاخطار المحتملة.

حالة احتياج رأس المال العامل المعدم: هذا يعني أن احتياجات التمويل مساوية لموارد التمويل، وبالتالي فالمؤسسة لا تحتاج إلى تمويل خارج دورة الاستغلال.¹

ثالثاً: الخزينة (TR)*

أ. **تعريفه:** يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلاً وتحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين:²

ب. **حسابه:**

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

أو

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{القروض المصرفية}$$

ت. **تغيرات الخزينة:**

حالة الخزينة الصفريّة: تعتبر هذه الحالة هي الحالة المثلى للخزينة، وهنا تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي، وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل.

حالة الخزينة الموجبة: في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل.

حالة الخزينة سالبة: في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من الاحتياج في رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

¹ خلدون ابراهيم شريفات، إدارة التحليل المالي، مرجع سابق، ص 82.

² ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 51.

المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب المالية¹

التحليل عن طريق النسب هي إحدى الطرق التي يلجأ إليها المحلل المالي أثناء دراسته وتشخيصه للوضع المالية للمؤسسة فهي تسمح بمتابعة التطورات الحاصلة في المؤسسة فيشكل التحليل المالي باستعمال مختلف النسب حكما على وضعية المؤسسة المالية.

الفرع الأول: نسب سيولة²

بمقارنة الأصول المتداولة مع إجمالي الأصول تستخدم نسب السيولة كأداة لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة، وعن مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل، ومن بين هذا النوع من النسب نجد:

أولاً: نسب سيولة الأصل = أصول المتداول ÷ مجموع الأصول

عند تفسير هذه النسبة نجد أنه كلما كانت أكبر من 50 % فهذا يعني أن قيمة الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة، وهذه الحالة جيدة للمؤسسة بصفة عامة، إذا كانت حركة الأصول سريعة وتحقق أرباحها لهذا نجد ما في المؤسسات التجارية غالباً أعلى من 50%.

ثانياً: نسبة السيولة العامة = أصول المتداولة ÷ ديون قصيرة الأجل

- إذا كانت نسبة السيولة العامة أكبر من واحد، هذا يدل على وجود رأس مال عامل موجب الذي يعني أن الأصول المتداولة لها لديها القدرة على تغطية كل الديون، أي أن المؤسسة قادرة على أداء التزاماتها تجاه الغير.
- أما إذا كانت نسبة السيولة العامة أصغر من واحد، هذا يعني ديون قصيرة الأجل، تمول جزء من القيم الثابتة، والمؤسسة تعاني من الخسائر، أي يتوجب منا وجود هامش أمامه.
- وفي حالة ما إذا كانت نسبة السيولة العامة تساوي واحد، هذا يعني أن رأس مال العامل معدوم، أي ليس هناك هامش أمان لتغطية خطر الذي قد يواجه عناصر أصول متداولة.

ثالثاً: نسبة السيولة المختصرة = القيم القابلة للتحقيق + (القيم الجاهزة ÷ الديون قصيرة الأجل)

الفرق بين السيولة العامة والسيولة المختصرة هو أن الثانية لا تأخذ بعين الاعتبار المخزون، وذلك لوجود احتمال عدم تصريف هذا الأخير، وبالتالي من باب الحذر نقوم باستثنائه من الأصول المتداولة.

¹ ناصر داددي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير، مرجع سابق، ص 51.

² مرجع سبق ذكره، ص 56

رابعاً: نسبة السيولة الحالية = القيم الجاهزة ÷ ديون قصيرة الأجل

إن قيم هذه النسب لا تحمل معنى كبير إذا تم النظر إليها آنياً، لكن متابعة هذه الأخيرة عبر دورات متتالية تكون دليلاً على تحسن وضعيّة السيولة في المؤسسة إذا كان قيمها في ارتفاع مستمر.

الفرع الثاني: نسب التمويل

تبين هذه المجموعة من النسب أهمية التمويل المالي للمؤسسة التي من بينها نجد:

أولاً: نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة ÷ الأصول الثابتة

تبين هذه النسبة الطريقة التي تمول بها المؤسسة استخداماتها الدائمة، بحيث يجب أن تكون في الوضعية العادية أكبر من واحد.

ثانياً: نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة ÷ الأصول الدائمة

تعتبر هذه النسبة عن التمويل الخاص ضمن التمويل الدائم، وتكون هذه النسبة أقل أو تساوي واحد.

ثالثاً: نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة ÷ مجموع الديون

تعبّر هذه النسبة على أهمية التمويل الخاص في المؤسسة مقارنة مع حجم الاستدانة، وكلما كانت هذه النسبة إلى الواحد، كلما ارتفع مستوى الاستقلالية والعكس يدل على تبعية المؤسسة أي على ضعف الأموال الخاصة في المؤسسة بحيث يتخذ المسؤول هذه النسبة كمرجع عند اتخاذ القرار زيادة تمويل المؤسسة.¹

رابعاً: نسبة قابلية السداد = مجموع الديون ÷ مجموع الأصول

تستعمل هذه النسبة لقياس مدى مساهمة الدائنين في تمويل المؤسسة من جهة، وتبين العلاقة بين رأس المال العام والخاص والديون من جهة أخرى ويمكن معرفة درجة الخطر المالي، ومدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها اتجاه الغير.

الفرع الثالث: نسب المردودية والنشاط

سنحاول في هذا الفرع دراسة مختلف نسب المردودية، وكذا نسب النشاط.

أولاً: نسب المردودية

تعرف المردودية على أنها الثمرة التي تجنيها المؤسسة من عدد كبير من القرارات والسياسات التي نفذتها، بحيث يمكن عرضها على النحو الآتي:

¹ ناصر دادى عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 54

1. مردودية الاستغلال = الفائض الخام للاستغلال ÷ النشاط الإجمالي

تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على تحصيل فوائض مالية التي تسمح لها بتغطية تكلفة الأموال المستثمرة واهتلاك الاستثمارات المستخدمة في الاستغلال، ونجد من يفضل النسبة التالية:

$$\bullet \text{ مردودية الاستغلال الصافي} = \text{نتيجة الاستغلال} \div \text{النشاط الإجمالي}$$

تبين هذه النسبة فعالية الاستغلال في المؤسسة، فكلما كان معتبرا، كلما شجع الاستثمار داخل المؤسسة.

2. المردودية الاقتصادية = طاقة التمويل الذاتي ÷ (القيم الثابتة + احتياجات ر.م.ع)

تمكن هذه النسبة من تحديد قدرة المؤسسة على حسن استخدام الموارد المتاحة لديها، ونستطيع أن نجد هذه النسبة بالصيغة التالية:

$$\bullet \text{ المردودية الاقتصادية} = \text{نتيجة الاستغلال} \div \text{القيمة المضافة}$$

3. المردودية المالية = النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة

هي النسبة الأكثر دلالة على حسن أو سوء التوظيف المالي في المؤسسة، وتقارن هذه النسبة مع معدل الفائدة المعمول به في البنوك.

4. التمويل الذاتي للنمو = التمويل الذاتي ÷ (تغير حاجة رأس مال العامل + القيمة الإجمالية للاستثمارات)

تبين هذه النسبة إذا ما كان التمويل المالي كافي لتمويل زيادة احتياجات ر.م.ع والاستثمارات الجديدة، وعليه يتعين على النسبة أن تكون أكبر من واحد.

ثانيا: نسب النشاط:¹ تتكون هذه النسب مما يلي:

1. سرعة دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة ÷ متوسط المخزون

تبين هذه النسبة عدد المرات التي يتجدد فيها المخزون ومعرفة سرعة تدفق الأموال خلال المخزون السلعي.

2. مدة التخزين أو النفاذ = 360 يوم ÷ سرعة دوران المخزون

هذه النسبة مهمة جدا خاصة للمنتجات التي يحكمها تاريخ صلاحية أو تكون مهددة بالتطور التكنولوجي السريع، فكلما زادت مدة التخزين تعرضت لفقدان قيمتها أو ضياعها.

3. معدل دوران الإجمالي لأصول = رقم الأعمال الصافي ÷ مجموع الأصول

تعتبر كأداة رقابة على استثمارات المؤسسة الثابتة ومدى الاستفادة المثلى في مساهمتها في تحقيق رقم الأعمال.

¹ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 55

4. معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال الصافي ÷ الأصول الثابتة

تعتبر كأداة رقابة على استثمارات المؤسسة الثابتة ومدى الاستفادة المثلى في مساهمتها في تحقيق رقم الأعمال.

5. معدل دوران الموردين = (الموردين + أوراق الدفع) × 360 ÷ مشتريات

تعبّر هذه النسبة على الأجل المتوسط المقدم من طرف المؤسسة لمورديها، وكلما كانت الأجل طويلة، كلما كان ذلك في صالح المؤسسة.

إن المقابلة بين نسبة الزبائن والموردين تمكن من الحكم على السياسة التجارية لدى المؤسسة، إذ كلما كان الفرق لصالح الزبائن كلما كان ذلك مضراً بالمؤسسة، مما يظهر احتياج تمويل على مستوى دورة استغلال المؤسسة.

خلاصة:

كل ما ذكرناه من نسب مالية ليس إلا بعضاً منها، أو المؤشرات المالية الشائع استخدامها بواسطة متخذ القرار والتي تعينهم في الحكم على أداء المؤسسة وتوقع هذا الأخير في المستقبل، بمعنى أن هناك نسب مالية أخرى، يمكن أن يتم حسابها.

بعض مما قدمناه قد يتم حسابه بطريقة أخرى مختلفة عن الطريقة التي استخدمناها، غير أنه لا بد من حساب عدد بسيط من هذه النسب للوصول إلى قرار محدد يتعلق بالمؤسسة، مع العلم أن الأهم من حساب هذه النسب هو تفسير وتعليل هذه الأخيرة.

عند تقييم هذه النسب القيم المالية يسمح للمحلل المالي بتحديد الوضعية المالية السالبة للمؤسسة، كما أن التحليل المالي الفعال لا يعني مجرد تفهم وتفسير كل نسبة مالية على حد سواء، وإنما يعني التفسير والتفهم العميق للعلاقات التبادلية والمتداخلة بين هذه النسب، أو المؤشرات المالية.

بالتالي يتوقف التفسير العميق على مدى خبرة وكفاءة المحلل وتفسير القوائم المالية، فضلاً عن تفهمه لطبيعة وخصائص النشاط الذي أعدت منه القوائم المالية الأصلية.

**الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة
توزيع الكهرباء والغاز - سونلغاز -**

تمهيد:

بعد تطرقنا في الفصلين السابقين الى الأسس النظرية التحليل المالي من خلال عرض الأدوات والأساليب المالية الأكثر استخداما في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة، والتعرف على حقيقة وضعها المالي، سنحاول في هذا الفصل اسقاط الدراسة النظرية على ارض الواقع، وقد كانت وجهة نظرنا نحو مؤسسة سونلغاز SONALGAZ باعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي.

ومن اجل الوصول الى الوضعية المالية للمؤسسة سيتم التطرق في هذا الفصل الى التعرف بالمؤسسة محل الدراسة، بالإضافة الى تحليل القوائم المالية للمؤسسة خلال 3 سنوات 2018-2019-2020.

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة

تحتل سونلغاز مكانة مرموقة في الاقتصاد الوطني نظرا للدور الكبير الذي تلعبه من أجل النهوض وتطوير ودعم قطاع الطاقة باعتباره من أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر، حيث تقوم المؤسسة بنشاط الإنتاج والنقل والتوزيع والتصدير والاستيراد للطاقة الكهربائية كما تعمل على توصيل الغاز عن طريق شبكة من القنوات إلى جميع أنحاء الوطن.

المطلب الأول: عرض مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز

سنحاول في هذا المطلب التعرف على مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز وكيفية نشأتها.

الفرع الأول: التعريف بالمؤسسة

إن المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز أو كما تعرف سونلغاز من أهم الشركات في الجزائر، فبعد عملية التأميم أصبحت تسمى بالشركة الوطنية للكهرباء والغاز، وفضلا على الإنتاج، التوزيع ونقل الكهرباء توسعت صلاحياتها إلى البيع، التركيب والصيانة.

كما يسهر موظفوها على السير الحسن لجميع العمليات، وخدمة زبائنهم والسعي المستمر لتلبية حاجاتهم المتزايدة من الكهرباء والغاز، وهذه الزيادة ناتجة عن تطور الوضع السياسي والاقتصادي في الوطن، وكذا التحولات الجارية في الصعيد الدولي أي عولمة التبادلات.

سونلغاز المسير التاريخي أمام متغيرات المحيط الاقتصادي والاجتماعي، فسونلغاز:

- هي المسير التاريخي في مجال الكهرباء وتوزيع الغاز، هي مؤسسة ذات خدمة عمومية.
- تحتل مكانة مرموقة في الاقتصاد الوطني والمجتمع الجزائري .
- يجب أن تأخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات الجذرية التي تمس محيطها من جُراء الإصلاحات الاقتصادية و تحول الجزائر من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد السوق.

الفرع الثاني: نشأة المؤسسة

بدأ إنتاج الكهرباء في الجزائر عام 1929 بالمرسوم رقم (1002/47)، في 5 جوان 1945 أوكلت هذه المهمة إلى المؤسسة العمومية ذات خاصية صناعية وتجارية سميت بكهرباء وغاز الجزائر (EGA) والتي احتكرت إنتاج، نقل وتوزيع الكهرباء والغاز في الجزائر.

في 1946 قسمت (EGA) طبقا للقانون الوطني التابع للقانون الفرنسي آنذاك إلى مؤسسات إنتاج وتوزيع هي (LEBON)، (EIC)، (EAC) وقامت بتخصيصها. بعد الاستقلال وبسنوات قليلة وبفضل جهود

كبيرة في التكوين والتأطير أصبح الفرد الجزائري قادرا على التسيير (EGA) مما سمح بإجراء عدة تغييرات عليها في مختلف المستويات.

وتغير بذلك اسمها وأصبح المؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز "سونلغاز" التي تم إنشاءها بالمرسوم رقم (59/65) في 1969/07/28 الذي نشر على الجريدة الرسمية في 1969/08/01 حاملة معها انحلال الشركة العمومية كهرباء وغاز الجزائر وقد حدد المرسوم لها مهمة رئيسية في الاندماج بطريقة منسجمة في سياسة الطاقة الداخلية للبلد.

إن احتكار إنتاج ونقل وتوزيع واستيراد وتصدير الطاقة الكهربائية المخصصة لسونلغاز قد عزز من مكانة الشركة. كما أن سونلغاز وجدت نفسها وقد اسند إليها احتكار تسويق الغاز الطبيعي داخل الوطن وهذا لجميع أصناف الزبائن (الصناعيين، محطات توليد الطاقة الكهربائية، زبائن المنزل)، وقد تطلب ذلك إنجاز وتسيير قنوات للنقل وشبكة للتوزيع.

أما في سنة 1983:

مست استراتيجية إعادة الهيكلة لمعظم المؤسسات الوطنية ومنها SONEGAS حيث تم تحويل وحداتها إلى مؤسسات عمومية مستقلة هذه العملية أدت إلى ميلاد ستة مؤسسات هي:

1. كهريف (KAHRIF) أشغال الكهرباء،

2. كهركيب (KAHRKIB) تركيب البنى التحتية والإنشاءات الكهربائية.

3. كناغاز (KANAGAZ) إنجاز قنوات نقل وتوزيع الغاز،

4. إنرقا (INERGA) أشغال الهندسة المدنية،

5. التركيب (ETTRKIB) التركيب الصناعي،

6. (AMC) صناعة العدادات وآلات القياس والمراقبة،

وفي سنة 1991:

تغيرت الطبيعة القانونية للشركة الوطنية للكهرباء والغاز وأصبحت المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري (CIPE) وفق المرسوم التنفيذي رقم (475/91) المؤرخ في 14 ديسمبر 1991 وذلك من أجل التحكم أكثر في مهمتها الأساسية وهي خدمة الشعب وكذلك من أجل تسيير الاقتصاد وإعطائها الصبغة التجارية.

وفي سنة 1995:

سونلغاز (EPIC) جاء القرار التنفيذي رقم(95-280) ليوم 17 سبتمبر 1995 يؤكد على طبيعة:

1. سونلغاز كمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري،
 2. سونلغاز وضعت تحت وصاية الوزير المكلف بالطاقة (المادة 2)،
 3. سونلغاز تمنح الشخصية المعنوية وتتمتع بالاستقلال المالي (المادة 4)،
 4. سونلغاز تخضع لقواعد القانون العام في علاقاتها مع الدولة. وتعرف كتاجر في تعاملاتها مع الآخرين
- المادة (05)، نفس القرار يعرف في مادته (06) مهمات سونلغاز:

- تأمين الإنتاج، النقل وتوزيع الطاقة الكهربائية.
- تأمين التوزيع العمومي للغاز، وذلك بالمحافظة على شروط الجودة، والأمن وبأقل الأسعار، وهذا في إطار مهمتها للخدمات العامة.

وفي سنة 2002 :

في إطار الإصلاحات التي مست مؤسسة سونلغاز وبأمر رئاسي رقم (02-195) في 2002/06/01 تم تأسيس شركة سونلغاز ذات الأسهم sonalgaz.spa برأس مال قدره (150000000000 دج) موزعة على (150000) سهم قيمة كل سهم يساوي إلى (100000 دج) تكتبها وتحررها الدولة دون سواها.

بين سنتي 2004-2006:

ظهرت في سونلغاز ما يسمى شركة الشركات (HOLDING) بحيث سونلغاز أصبحت تملك أسهم الشركات الأخرى تشرف على أعمالها. هذه التطورات أعطت لسونلغاز إمكانية توسيع أعمالها في ميادين أخرى وإنعاش قطاع الطاقة وحتى تواصل مؤسسة سونلغاز في تحقيق أهدافها المنشودة عمدت إلى تنظيم فروعها كالتالي:

- الإدارة الإقليمية (المجموعة الصناعية لسونلغاز)
- سونلغاز لإنتاج الكهرباء (SPA)
- نقل الكهرباء (GRTE)
- نقل الغاز (GRTG)

وفي 2006:

لتسهيل العمل المؤسسة أكثر قامت بتقسيم معامل التوزيع والبناء إلى أربع مناطق:

- الجزائر
- الوسط
- المنطقة الشرقية (قسنطينة)
- المنطقة الغربية (وهران)

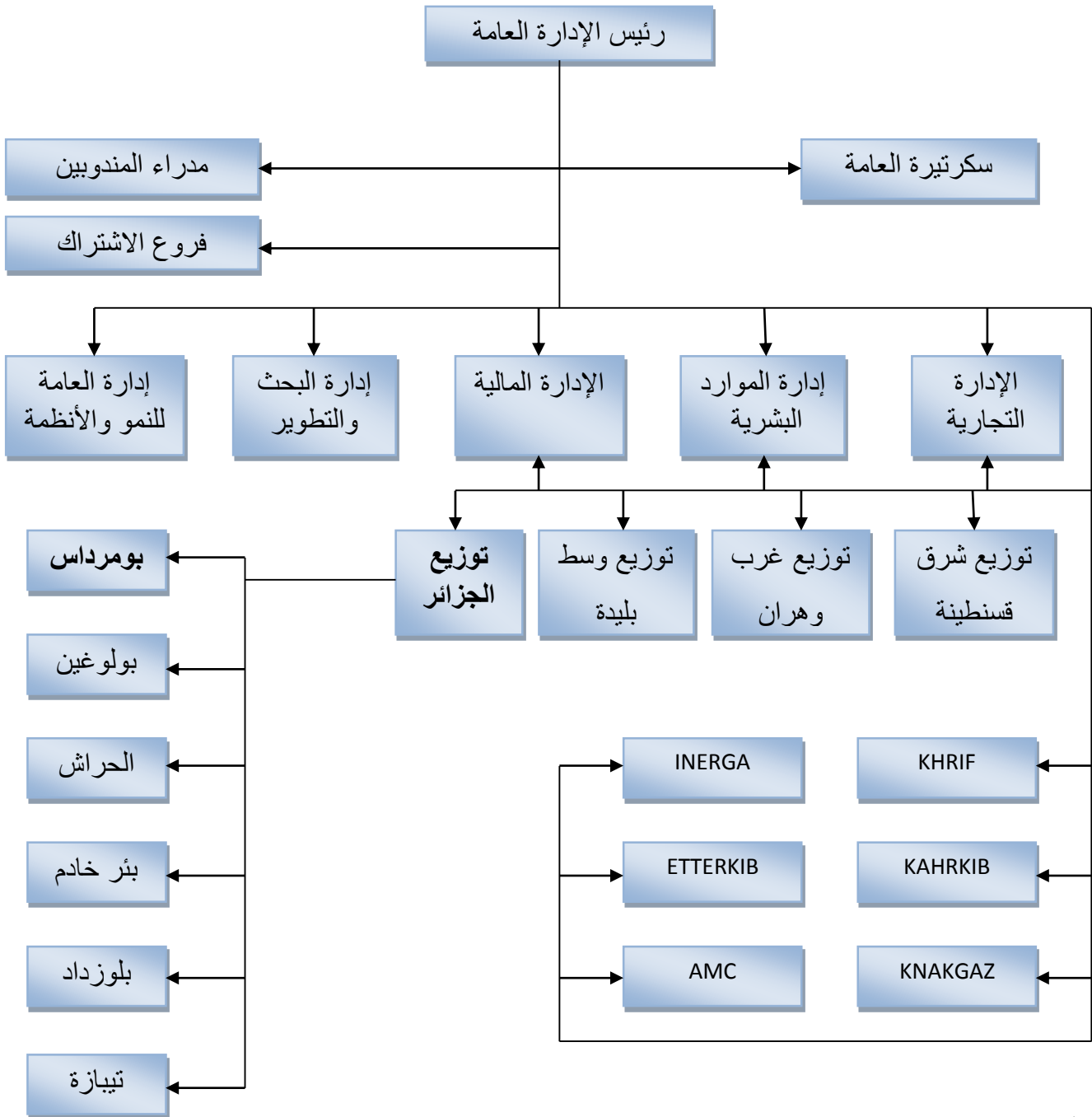
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لسونلغاز

سنتطرق للهيكل التنظيمي لسونلغاز ومختلف فروعها خاصة قسم المحاسبة والمالية.

الفرع الأول: الإدارة العامة لسونلغاز

يمكن توضيح الإدارة العامة لسونلغاز من خلال مخطط عام يبين مختلف الأقسام والفروع للمؤسسة من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي للإدارة العامة لسونلغاز

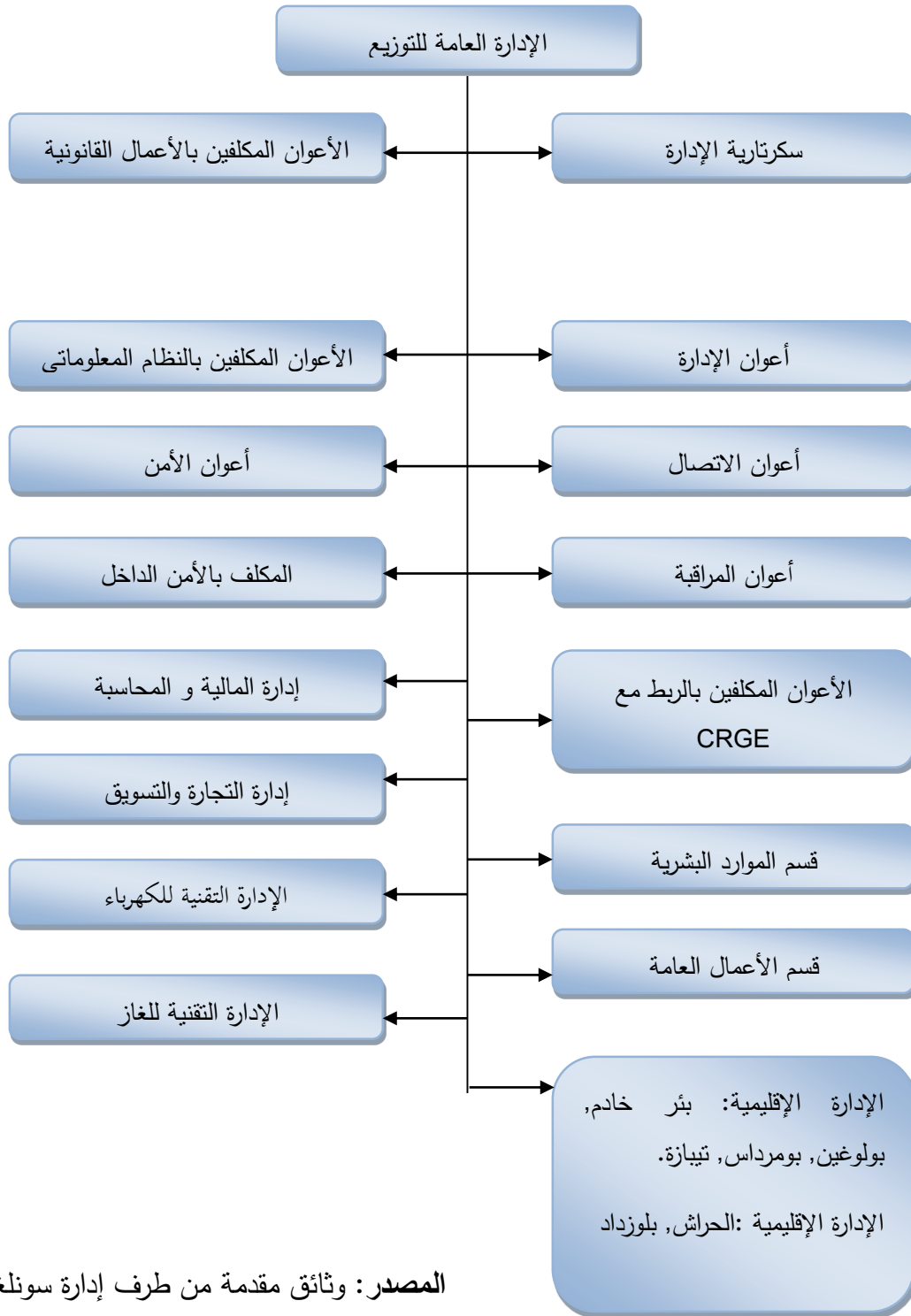


المصدر: وثائق مقدمة من طرف إدارة سونلغاز.

الفرع الثاني: الإدارة العامة للتوزيع

الإدارة العامة للتوزيع تتخصص بتوزيع الكهرباء والغاز، الكهرباء تقوم بتوزيعه بعد أن تتحصل عليه من طرف مؤسسة إنتاج الكهرباء أما الغاز فتتحصل عليه من طرف شركة سوناطراك.

الشكل رقم 03: الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للتوزيع



المصدر: وثائق مقدمة من طرف إدارة سونلغاز.

(2). مهام مؤسسة التوزيع:

تتمثل المهام الأساسية لمؤسسة التوزيع فيما يلي:

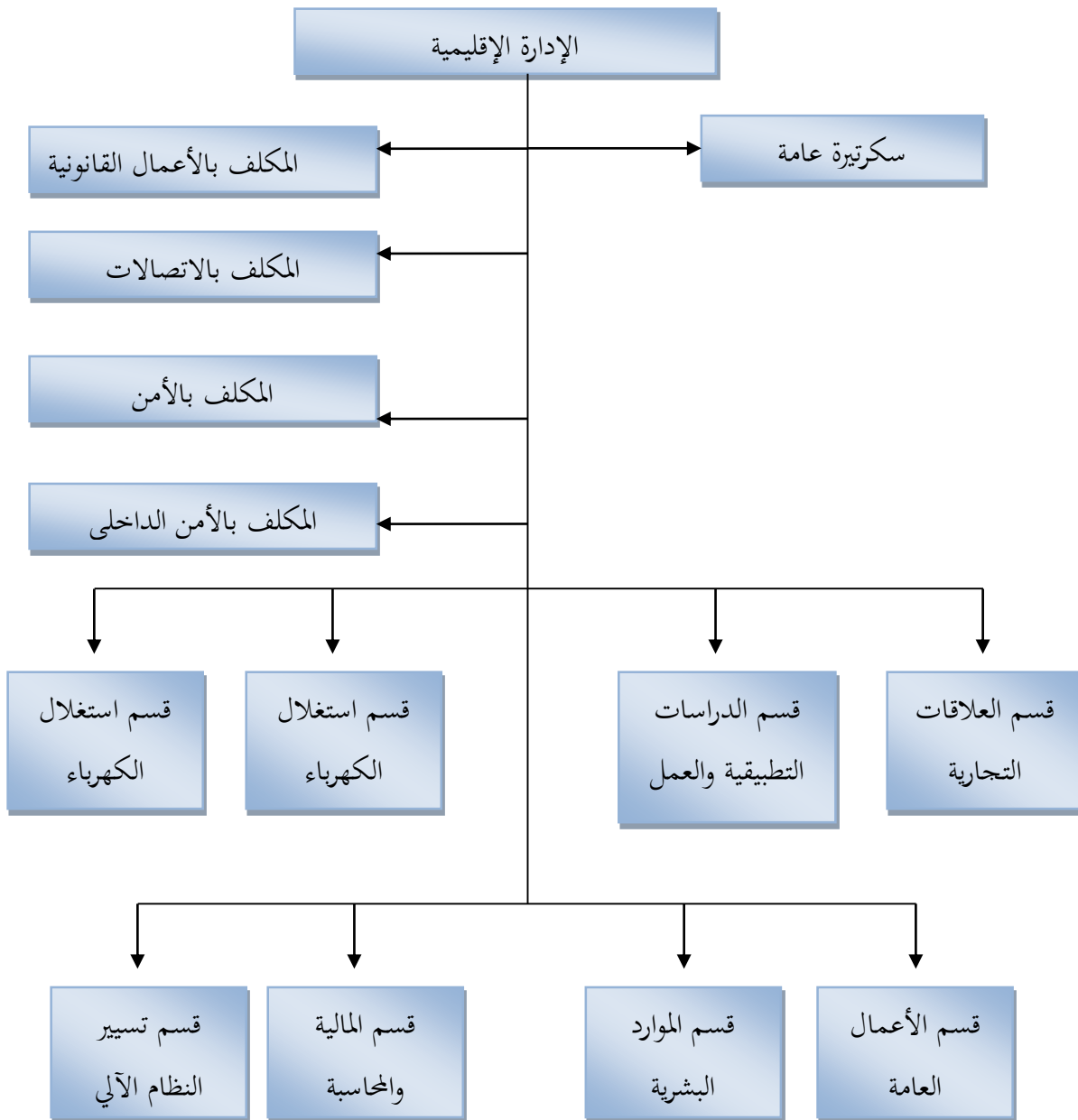
- المشاركة في إعداد السياسة التجارية للفرع وإشرافها على عملية التوزيع.

- السهر على متابعة السياسة التجارية وسير تطبيقها في الميدان .
- تنشيط وتنسيق الشبكة التجارية.
- تطبيق القواعد التسييرية الخاصة بالزبائن والتجارة والأنظمة الإعلامية المرتبطة بالعلاقات التجارية مع الزبائن ومراقبة التنفيذ.
- وضع وتسيير عقود الشراء والبيع للطاقة.
- ضمان سيرورة الزبائن المؤهلين .
- السهر على وفاء الزبائن (بفضل النشاطات التسويقية وتطوير خدمات جديدة).
- المشاركة في تحقيق الدراسات التسعيرية.
- ضمان إتقان العمل وصيانة الأنظمة المتعلقة بالوظيفة.
- تسطير القواعد الأساسية المتعلقة بتوزيع الطاقة بالنسبة للزبائن وضمان احترامها.
- الحرص على إعلام الزبائن والمواطنين بصفة عامة بالإرشادات المتعلقة بالمجال التجاري في نشاط التوزيع .

الفرع الثالث: الإدارة الإقليمية لبومرداس

مديرية توزيع الكهرباء والغاز لبومرداس DDB هي مديرية فرعية للمديرية العامة لشركة توزيع الكهرباء والغاز للوسط، مهمتها توزيع الكهرباء والغاز لإقليم أو منطقة ولاية بومرداس، تقع على الطريق الوطني رقم 24 بومرداس، تقدر مساحتها ب 1456.16 كلم² و 100 كلم² على طول الشريط الساحلي، والتي تضم 32 بلدية، حيث تتربع على سبع 07 وكالات تجارية والتي تضم في نشاطها 50721 زبون في قطاع الغاز، و 186409 زبون في قطاع الكهرباء، كما لها أربعة 04 مقاطعات للكهرباء وأخرى للغاز التي تضمن وتسهر على توزيع وضمان استمرارية الخدمات للزبائن.

الشكل رقم 04: الهيكل التنظيمي للإدارة الإقليمية لبومرداس



المصدر: وثائق مقدمة من إدارة سونلغاز

1. المهام والأهداف :

هذا المركز يتخذ القرارات الخاصة بالمساهمات الحيوية من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة وهي

كالآتي:

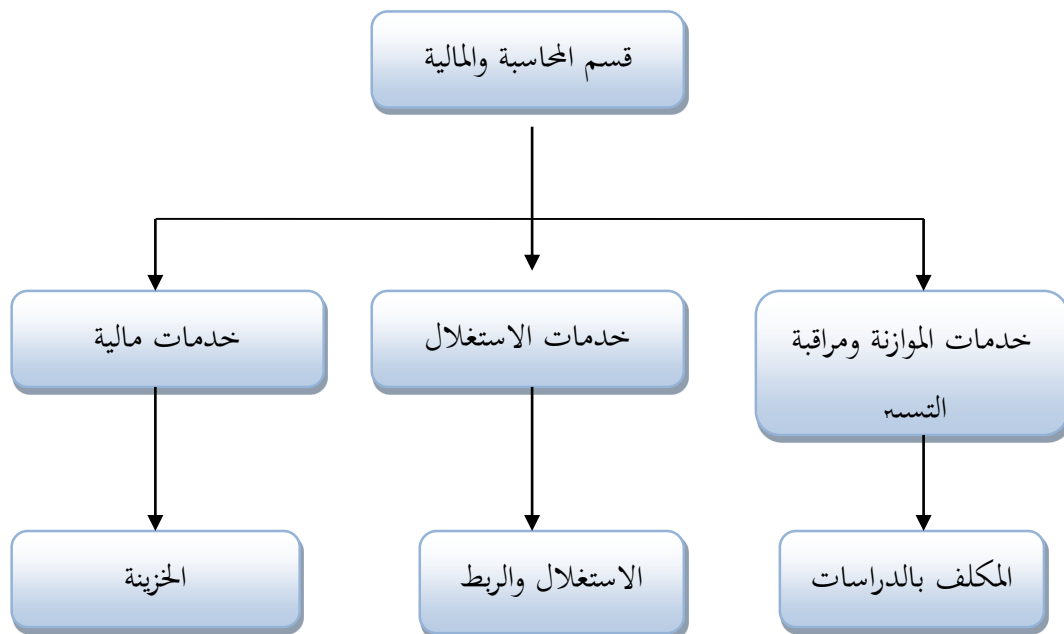
- التحكم في الأسعار.
- تحسين الخزينة.

- البحث من اجل تحقيق الفعالية الشاملة.
- أما المهام التي تقوم بها وحدة بومرداس فتتمثل فيما يلي :
- المشاركة في إنشاء سياسة الإدارة العامة.
- تنفيذ السياسة التجارية للمؤسسة ومراقبة التنفيذ.
- ضمان تقديم سونلغاز على المستوى المحلي.

2. القسم المستقبل:

القسم المستقبل هو قسم المالية والمحاسبة للوحدة الإقليمية لبومرداس والذي يتكون من المكاتب الممثلة في الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم 05: الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والمالية



المصدر: وثائق مقدمة من طرف سونلغاز

1- تقديم فرع المحاسبة والمالية:

يتضمن المحاسبة العامة والتحليلية من اجل الاقسام والوحدات.
يضمن المراقبة على الاقسام والوحدات الموجودة في مجال العمل بهدف:
السهر على تطبيق الجيد للقواعد المالية، المحاسبية والجبائية.

1.1- قسم المالية:

- ضمان القواعد اللامركزية.
- متابعة حسابات الخزينة ومراقبة الحسابات البنكية والبريدية.
- إعداد الخزينة في المدى القصير.

2.1- قسم الاستغلال:

- يضمن إعادة الرقابة المحاسبية للعمليات.
- يقدم النتائج المحاسبية للإدارة العامة.
- يقرب، يبرر ويؤكد الحسابات.
- مسك الملفات.
- يضمن الربط مع مراكز محاسبية أخرى في إطار الإدارة العامة للتوزيع.
- المراقبة بوسائل داخلية أو خارجية مختلف العناصر (مخزون، استثمارات، زائن،...الخ).

3.1- قسم موازنة ومراقبة التسيير:

- تقديم الموازنة السنوية للإدارة العامة.
- تحقيق جداول وميزانيات النشاط للإدارة العامة.

المطلب الثالث: أهداف ومهام مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز

تتمثل أهم أهداف ومهام مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز (سونلغاز) فيما يلي:

الفرع الأول: أهداف المؤسسة

تعتبر سونلغاز شركة ذات أسهم، يقدر رأسمالها بمائة وخمسين مليار دينار جزائري 150 مليار دج، موزع على مائة وخمسين ألف (150000) سهم، قيمة كل سهم مليون دينار، تكتتبها وتحررها الدولة لأن رأس

مالها غير مدرج في البورصة للاكتتاب الخاص، فهي مؤسسة عمومية بالكامل، وتهدف سونلغاز إلى تحقيق ما يلي:

- إنتاج الكهرباء وتوزيعها سواء في الجزائر أو في الخارج ونقلها وتوزيعها وتسويقها.
- تطوير وتقديم الخدمات الطاقوية بكل أنواعها.
- دراسة كل نشاط ومصدر للطاقة وترقيته وتنميته.
- تطوير كل نشاط له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالصناعات الكهربائية والغازية، وكل نشاط يمكن أن تترتب عنه منفعة سونلغاز، وبصفة عامة كل عملية مهما كانت طبيعتها ترتبط بصفة مباشرة أو غير مباشرة بهدف الشركة، لاسيما البحث عن المحروقات واستكشافها وإنتاجها وتوزيعها.
- تطوير كل شكل من الأعمال المشتركة في الجزائر أو خارج الجزائر مع شركات جزائرية أو أجنبية.
- إنشاء فروع واخذ مساهمات وحياسة كل حقيبة أسهم وغيرها من القيم المنقولة في كل شركة موجودة لو سيتم إنشاؤها في الجزائر أو في الخارج.

الفرع الثاني: مهام المؤسسة

في إطار مهمتها كخدمة عمومية، فإن سونلغاز تؤدي المهام الأساسية التالية :

- تضمن إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها وتسويقها؛ تضمن التوزيع العمومي للغاز الطبيعي.
- صيانة منشآت الاستغلال وترميمها وتجديدها والحفاظ عليها.
- تخطيط و تطبيق البرامج السنوية وعلى مدى سنوات متعددة (الكهرباء، التوزيع العمومي للغاز...) وضمان تمويلها.
- إعداد المخططات الرئيسية لتطور المنشآت التي محل نشاطها.
- المشاركة في تحديد المعايير المطبقة (العتاد ، الأجهزة ، المنشآت).
- إعداد و وضع خطة عمل السياسة التجارية طبقا لدفتر البنود العامة.
- الإدراك لكل التصنيفات وإنشاء البنى التحتية الأساسية حسب إتمام مهماتها.
- ضمان توجيه خطة العمل لتطوير البنية التحتية الكهربائية والغازية وخاصة البرامج الكهربائية وتوزيع الغاز العمومي.
- ضمان التمويل الضروري لتنفيذ برامجها.

المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية للمديرية الجهوية سونلغاز-بومرداس-

لتطبيق عملية التحليل على المؤسسة ينبغي توفر الوثائق اللازمة لذلك من بين هذه الوثائق، الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج، ولهذا سيتم عرض الميزانيات المالية لثلاث سنوات الأخيرة (2018، 2019، 2020)، ثم إعداد الميزانية المالية المختصرة لثلاث سنوات .

المطلب الأول: اعداد الوثائق المالية

الفرع الأول: الميزانية المالية

يتضمن هذا المطلب دراسة تحليلية للقدرة المالية للمؤسسة، من خلال تحليل شامل للميزانية المالية.

أولاً: الأصول

الجدول رقم 11: جانب الأصول لسنوات 2018، 2019، 2020

الأصول	2018	2019	2020
أصول جارية			
- تنبيلات معنوية أخرى		550 015,66	2 520 626,23
- تنبيلات عينية			
- اراضي	9 395 783 ,38	9 395 783,38	9 395 783,38
- عمليات تهيئة الأراضي	8 273 473 ,28	8 035 522,25	7 559 620,21
- مباني	116 071 181 ,10	114 103 421,80	109 955 131,27
- تنبيلات عينية أخرى	12148 614 440,47	12846170555,5	13977 850 903,78
- تنبيلات جاري انجازها	1 641 027 808,48	1 684176 230,29	1 724 693 492,02
- تنبيلات مالية	2 017 041 119,35	2 584843 973,05	3 181 681 285,31
- قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	58 220,00	58 220,00	0,00
مجموع أصول غ جارية	15940482 026,06	17247333685,9	19 013656 842,20
أصول جارية			
- مخزونات	7 009 400,41	7 137 250,41	2 866 164,01
- زبائن	2 586 491 278,78	3 143290 349,32	4 115 438 587,08
- مدينون آخرون	-5 174 753,49	99 542 431,94	256 434 277,42
- الضرائب	265 723 925,80	264 440 013,64	309 693 480,26
- الخزينة	370 055 999,18	483 240 198,02	323 523 294,14
مجموع أصول جارية	3 224 132 868,68	3934 632 243,33	5 007 955 802,91
المجموع العام للأصول	19164614 894,74	21181965929,28	24 021612 645,11

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم 01-03-05.

ثانيا: الخصوم

تمثل جانب الموارد من الميزانية وتنقسم إلى ثلاث أقسام وهي: رؤوس الأموال الخاصة، الخصوم غير الجارية (ديون طويلة الأجل) والخصوم الجارية (ديون قصيرة الأجل) كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم 12: جانب الخصوم لسنوات 2018، 2019، 2020

الخصوم	2018	2019	2020
رؤوس أموال خاصة			
-فارق إعادة التقييم	310 518 243,61	310 518 243,61	10 518 243,61
-نتيجة صافية	0,00	0,00	0,00
-رؤوس أموال خاصة أخرى	0,00	-42 329 067 ,17	-42 329 067 ,17
-حصة الشركة المدمجة	10308203782,21	10584040270,74	12928646122,36
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	10618722025,82	10852229447,18	13196835298,80
خصوم غير جارية			
-قروض و ديون مالية	277 376 257,37	308 797 731,73	314 967 551 ,16
-مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	5 573 693 306,81	5 719 082 333,60	6 855 753 577 ,23
-مجموع الخصوم الغير جارية	5 851 015 564,18	6 027 880 065,33	7 170 721 128 ,39
خصوم جارية			
-موردون وحسابات ملحقه	1 414 627 118,05	2 017 951 263,32	1 660 592 593 ,47
-ضرائب	292 172 243,10	182 573 243,75	234 915 998 ,06
-ديون أخرى	988 077 943,59	2 101 331 909,70	1 758 403 398 ,39
-خزينة سلبية	0,00	0,00	144 288 ,00
مجموع الخصوم الجارية	2 694 877 304,74	4 301 856 416,77	3 654 056 217 ,92
المجموع العام للخصوم	19164614 894,7	21181965 929,2	24 021 612645 ,11

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم 02-04-06.

الفرع الثاني: جدول حسابات النتائج

الجدول رقم 13: جدول حسابات النتائج لسنوات 2018، 2019، 2020

2020	2019	2018	البيان
7733355118,11	8207647524,99	7452314407,76	المبيعات والمنتجات الملحقة
			إعانات الاستغلال
2530643756,23	3687186646,64	2731663931,58	1 إنتاج السنة المالية
67846613,11-	42088619,66-	-70030523,02	المشتريات المستهلكة
468478288,37-	486383532-	-565283288,94	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
1864479808,66-	1843900320,75-	-1917409560,64	2 استهلاك السنة المالية
666163947,57	1843286325,89	814254370,94	3 القيمة المضافة للاستغلال (2-1)
1152007520,33-	1116856721,12-	-924164147,51	أعباء المستخدمين
149347898,36-	150105887,58-	-137006108,65	الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة
635191471,12-	576323717,19	-246915885,22	4 إجمالي فائض الاستغلال
310680007,6	289459881,2	257858500,39	المنتجات العملياتية الأخرى
19136912,86-	13359647,32-	-417947,98	الأعباء العملياتية الأخرى
2095089965,75-	816466428,17-	-953496564,24	المخصصات للاهتلاكات والمؤنات وخسائر القيمة
145462144,11	35843478,68	145283868,6	الاسترجاعات على خسائر القيمة والتموينات
2293276198,02-	71801001,58	-797688028,45	5 النتيجة العملياتية
11,93-	45,65-	-534826,85	المنتجات المالية
			الأعباء المالية
11,93-	45,65-	-534826,85	6 النتيجة المالية
2293276209,95-	71800955,93	-798222855,3	7 النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)
8225465787,8	8532950884,87	7855456776,75	مجموع منتجات الأنشطة العادية
10518741997,75-	8461149928,94-	-8653679632,05	مجموع أعباء الأنشطة العادية
2293276209,95-	71800955,93	-798222855,3	8 النتيجة الصافية للأنشطة العادية
2293276209,95-	71800955,93	-798222855,3	10 النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم 09-08-07.

الفرع الثالث: اعداد الميزانية المختصرة والتمثيل البياني

أولاً: اعداد الميزانية المختصرة لسنة 2018-2019-2020

الجدول رقم 14: الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول

2020		2019		2018		الأصول
النسب %	المبالغ	النسب %	المبالغ	النسب %	المبالغ	
79.15	19013656842,2	81.42	17247333685,95	83	15940482026,06	الأصول الثابتة
20.85	5007955802,91	18.58	3934632243,33	17	3224132868.68	الأصول المتداولة
0.01	2866164,01	3.37	7137250,41	0.04	7009400,41	قيم الاستغلال
19.49	4681566344,76	16.47	3489254794,9	14.85	2847067469,09	قيم قابلة للتحقيق
1.35	323523294,14	2.06	438240198,02	1.93	370055999,18	قيم الجاهزة
100	24021612645,11	100	21181965929,28	100	19164614894,74	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على ميزانية مالية لسنة 2018 و 2019 و 2020.

أ-الأصول الثابتة:

نلاحظ زيادة في قيمة الأصول الثابتة حيث ازدادت في سنة 2019 بنسبة 1.58 % مقارنة مع سنة 2018، وهذا راجع إلى زيادة الأراضي وتثبيتات العينية الأخرى.

أما في سنة 2020 انخفضت الأصول الثابتة قليلا جدا بنسبة 0.11 % وهذا راجع إلى انخفاض في قيمة البناءات والعمليات تهيئة الأراضي.

ب-الأصول الجارية:

نلاحظ نقصان في الأصول الجارية بنسبة 1.58% وهذا من سنة 2018 الى سنة 2019 وهذا راجع إلى انخفاض في قيمة المخزونات والخزينة.

الجدول رقم 15: الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم

2020		2019		2018		الخصوم
النسبة %	المبالغ	النسبة %	المبالغ	النسبة %	المبالغ	
84.79	20367556427,19	79.69	16880109512,51	85.94	16469737590	الأموال الدائمة
55.94	13196835298,8	51.23	10852229447,18	55.41	10618722025,82	الأموال الخاصة
29.85	7170721128,39	28.46	6027880065,33	30.53	5851015564,18	ديون طويلة الأجل
15.21	3654056217,92	20.31	4301856416,77	14.06	2694877304,74	ديون قصيرة الأجل
100	24021612645,11	100	21181965929,28	100	19164614894,74	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على ميزانية مالية لسنة 2018 و 2019 و 2020.

أ-رؤوس الأموال: نلاحظ تزايد مستمر في قيمة الأموال الخاصة وهذا ما يدل أن المؤسسة اعتمدت على الديون الخاصة قصيرة الأجل من سنة 2018 إلى غاية سنة 2020.

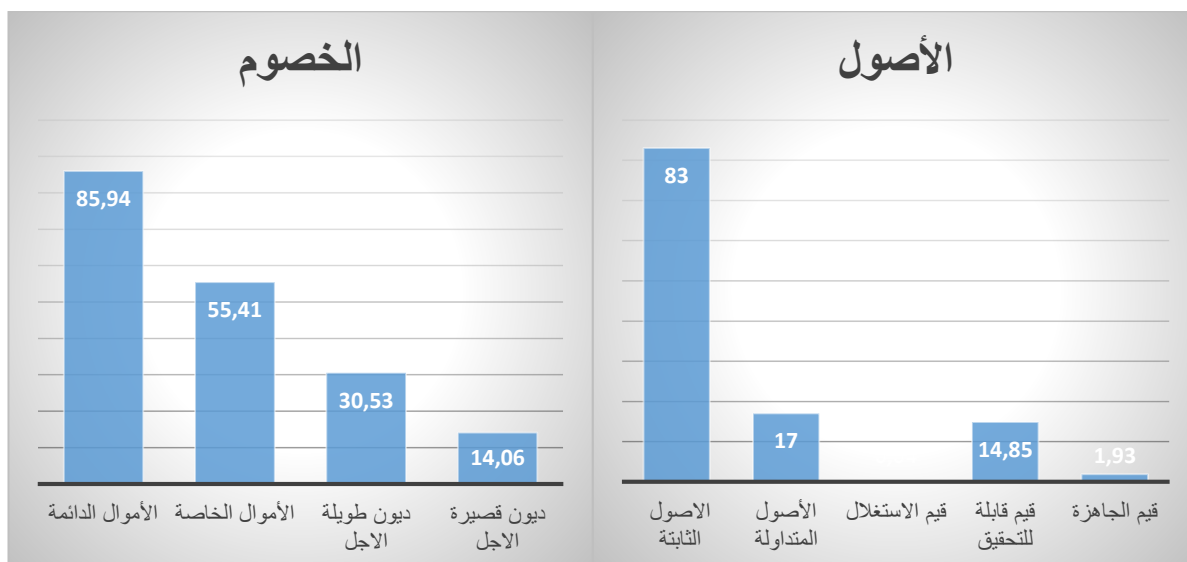
ب-الديون طويلة الأجل: هي في تزايد مستمر.

ج-الديون قصيرة الأجل: هي في تزايد بين سنتي 2018 و 2019 بقيمة 6.25%، ثم تراجعت في سنة 2020 بنسبة 5.1% وهذا راجع إلى اعتماد المؤسسة على ديون طويلة الأجل.

ثانيا :التمثيل البياني للميزانية المختصرة سنة 2018-2019-2020

1. التمثيل البياني للميزانية المختصرة لسنة 2018:

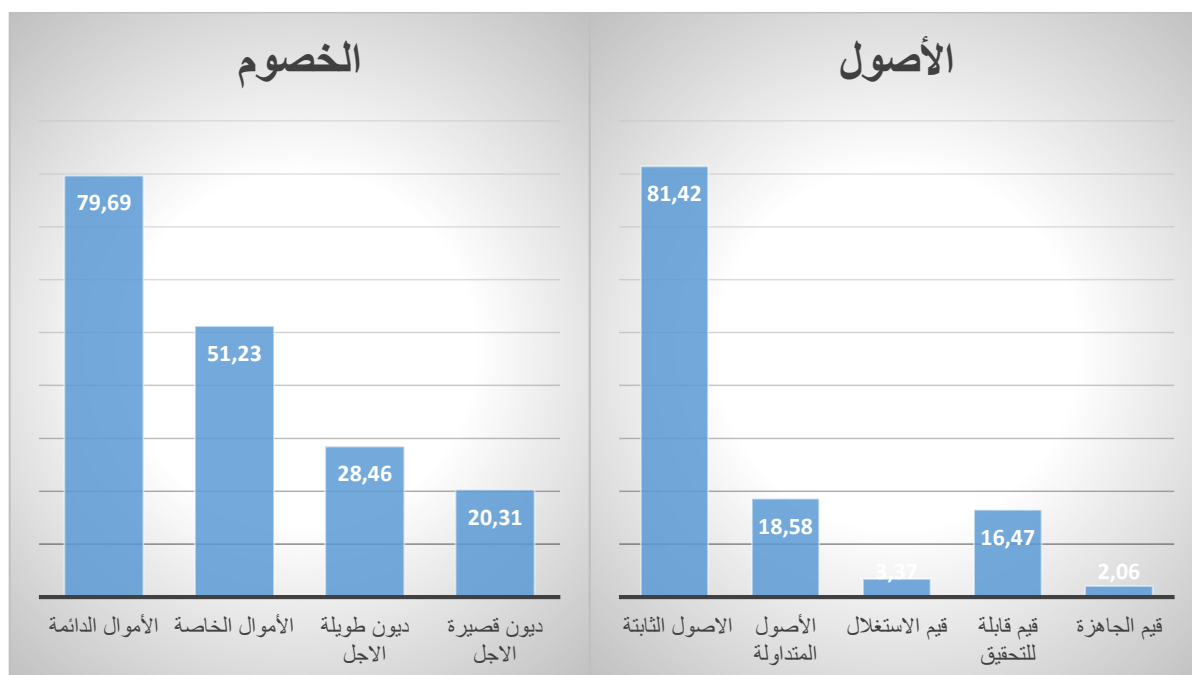
الشكل رقم 06: التمثيل البياني للميزانية المختصرة لسنة 2018



المصدر: من اعداد الطالبتين

2. التمثيل البياني للميزانية المختصرة لسنة 2019:

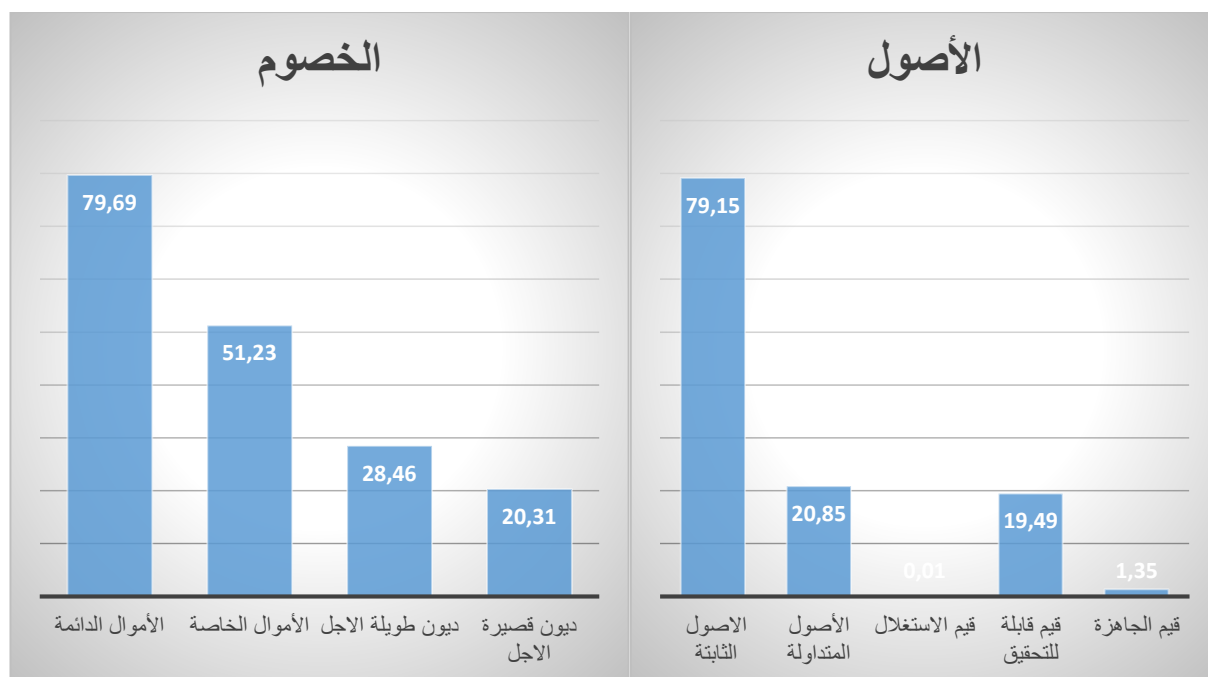
الشكل رقم 07: التمثيل البياني للميزانية المختصرة لسنة 2019



المصدر: من اعداد الطالبتين

3. التمثيل البياني للميزانية المختصرة لسنة 2020

الشكل رقم 08: التمثيل البياني للميزانية المختصرة لسنة 2020



المصدر: من اعداد الطالبتين

المطلب الثاني: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

التوازنات المالية هي التقابل القيمي والزمني بين الموارد المالية في الميزانية من جهة، واستعمالاتها من جهة ثانية، حيث تختلف عناصر الموارد في مدة استعمالها التي ترافق استحقاقها وكذلك تختلف عناصر الاستعمالات التي توافق درجة ثبوتها.

أولاً: رأس المال العامل

من أعلى الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

الجدول رقم 16: حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية

البيان	2018	2019	2020
الأموال الدائمة	16469737590.00	16880109512,51	20367556427,19
الأصول الثابتة	15940482026,06	17247333685,95	19013656842,2
رأس المال العامل	529255563,94	-367224173,44	1353899584,99

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانيات المالية

التعليق: نلاحظ ان رأس المال العامل موجب في السنتين 2018 و 2020 يدل ذلك على قدرة الأموال الدائمة على تغطية الأصول الثابتة اي ان المؤسسة تتمتع بهامش امان، و قدرة على تمويل استثماراتها باستخدام مواردها المالية الدائمة ،اما في سنة 2019 فنلاحظ ان رأس المال العامل سالب يدل على أن الأموال الدائمة لا تغطي الأصول الثابتة.

من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

الجدول رقم 17: حساب رأس المال العامل من اسفل الميزانية

البيان	2018	2019	2020
الأصول المتداولة	3224132868,68	3934632243,33	5007955802,91
الديون قصيرة الاجل	2694877304,74	4301856416,77	3654056217,92
رأس المال العامل	529255563,94	-367224173,44	1353899584,99

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانيات المالية

التعليق: نلاحظ ان رأس المال العامل المحسوب من الجزء السفلي للميزانية موجب في السنتين 2018 و 2020، مما يدل على أن الأصول المتداولة تغطي الديون قصيرة الاجل، و هناك جزء من الديون القصيرة الاجل ينبغي أن تستثمر لكن عوض ذلك استخدمته في دورة الاستغلال، اما في سنة 2019، نلاحظ انه سالب وهذا يعني أن الأصول المتداولة لا تغطي الديون القصيرة الأجل، أي لتلبية احتياجاتها التمويلية للأصول الثابتة ، فإن الشركة تلجأ إلى الديون قصيرة الأجل.

ثانيا: أنواع راس المال العامل

الجدول رقم 18: حساب أنواع رأس المال العامل

البيان	العلاقة	2018	2019	2020
رأس المال العامل الخاص	الأموال الخاصة - الأصول الثابتة	-5321760000,24	-6395104238,77	-5816821543,4
رأس المال العامل الإجمالي	إجمالي الأصول المتداولة	3224132868,68	3934632243,33	5007955802,91
رأس المال العامل الأجنبي	مجموع الديون	8545892868,92	10329736482,1	10824777346,31

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانيات المالية

التعليق:

- ✓ نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص سلبى خلال سنوات الدراسة، مما يعني أن المؤسسة لا تقوم بتغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة، بل تعتمد على ديون طويلة الأجل.
- ✓ نلاحظ أن رأس المال العامل الاجمالي موجب خلال السنوات الثلاث، وهو في تزايد مستمر.
- ✓ نلاحظ انخفاض في رأس المال العامل الأجنبي سنة 2019 مقارنة بالسنتين 2018 و 2020، وهذا راجع الى ارتفاع الديون طويلة الاجل.

ثالثا: احتياجات رأس المال العامل

وتحسب بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة-قيم جاهزة) - (مجموع الديون قصيرة الأجل-سلفات مصرفية)

الجدول رقم 19: حساب احتياجات رأس المال العامل

البيان	2018	2019	2020
(الأصول المتداولة - قيم جاهزة)	2854076870	3496392045,31	4684432508,77
(مجموع ديون قصيرة الأجل - سلفات المصرفية)	2694877304,74	4301856416,77	3654056217,92
احتياجات رأس المال العامل	159199564,8	-805464371,46	1030376290,85

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانيات المالية

التعليق: نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجب خلال السنتين 2018 و 2020 و هذا يفسر ان احتياجات التمويل للمؤسسة اكبر من مواردها، اي ان المؤسسة تعتمد على موارد مالية طويلة الاجل او قصيرة الاجل لتمويل احتياجاتها اما خلال عام 2019، كان وضع الأخير سلبياً، وهذا يعكس قدرة المؤسسة على تغطية الوظائف الدورية إلى حد كبير. ولتحسين الإدارة المالية، يجب على الشركة ملائمة ديونها قصيرة الأجل وفقاً لاحتياجاتها التمويلية لأصولها الحالية.

رابعاً: الخزينة

تحسب الخزينة بالعلاقة الآتية:

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

الجدول رقم 20: حساب الخزينة

البيان	2018	2019	2020
رأس المال العامل	529255563,94	-367224173,44	1353899584,99
احتياجات رأس المال العامل	159199564,8	-805464371,46	1030376290,85
الخزينة	370055999,18	438240198,02	323523294,14

المصدر: من إعداد الطالبتين

التعليق: نلاحظ أن النقد إيجابي خلال السنوات الثلاث للتحليل، وأكثر ارتفاعاً في سنة 2019 مما يدل على وجود سيولة مجمدة ليست في صالح المؤسسة وعليه يجب استغلال هذا الفائض في المشاريع الاستثمارية و توسيع نشاطاتها.

المطلب الثالث: تحليل بواسطة النسب المالية

في هذا المطلب سوف نقوم بحساب مؤشرات التوازن المالي للفرع عن طريق النسب المالية لسنة 2018 و 2019 و 2020 لاستعمالها في التحليل المالي، وهذا كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 21: النسب المالية لسنة 2018 و 2019 و 2020

النسب المالية لسنة 2018 و 2019 و 2020				
النسب	طريقة الحساب	2018	2019	2020
نسب السيولة				
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة/ ديون قصيرة الأجل	1.20	0.91	1.37
نسبة السيولة المختصرة	(قيم قابلة للتحقيق + القيم جاهزة)/ ديون قصيرة الأجل	1.19	0.91	1.36
نسبة السيولة الحالية	قيم جاهزة/ ديون قصيرة الأجل	0.13	0.10	0.09
نسب التمويل				
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة /الأصول الثابتة	1,03	0,98	1,07
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة/الأصول الثابتة	0,66	0,63	0,69
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة/مجموع الديون	0,98	1,00	1,21
نسبة قابلية السداد	مجموع الديون/مجموع الأصول	0,44	0,48	0,45
نسب المردودية				
نسبة مردودية المالية	نتيجة المالية الصافية/أموال خاصة	0,07	0,006	0,17
نسبة مردودية اقتصادية	فائض الإجمالي للاستغلال/مج أصول	0,01	0,03	0,03
نسب النشاط				
معدل دوران مجموع الأصول	المبيعات /مج أصول	0,38	0,47	0,32
معدل دوران الأصول الثابتة	المبيعات /مج أصول الثابتة	0,46	0,47	0,40
معدل دوران الموردين	(مستحقات الموردين ×360)/ مشتريات	26يوم	851يوم	1360يوم

المصدر: من اعداد الطالبتين

التعليقات على النسب:

1-نسب السيولة:

-نسبة السيولة العامة : نلاحظ أن نسبة السيولة العامة كانت أصغر من 1 خلال 2019 وهذا يدل على أن رأس المال العامل سالب وهذا يعني أن الأصول المتداولة غير قادرة على تغطية كل الديون أي أن المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير ، لكن خلال سنتي 2018 و 2020 نلاحظ أن نسبة السيولة

العامة كانت أكبر من 1 وهذا يدل على أن رأس المال العامل موجب و أن الأصول المتداولة قادرة على تغطية كل الديون أي أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير .

-نسبة السيولة المختصرة : نلاحظ انها تتراوح بين 1،19 و 1،37 ،وهي مرتفعة مقارنة بالنسبة المعيارية التي تراوح بين [0.3 – 0.5] ، فهذا يدل على ان المؤسسة تعتمد على القيم غير الجاهزة و القيم الجاهزة في تغطية ديونها قصيرة الأجل .

-نسبة السيولة الحالية : نلاحظ ان نسبة السيولة الحالية للمؤسسة تقدر ما بين 0،13 و 0.10 و 0.09 على التوالي و هي نسبة منخفضة مقارنة مع النسبة النموذجية [0.2 – 0.3] و هذا يعني أن القيم الجاهزة للمؤسسة لا تستطيع تغطية ديونها قصيرة الأجل و عليه يتوجب على المؤسسة تقليص المدة المتوسطة لتحصيل الحقوق و الرفع من مدة تسديد الديون قصيرة الأجل .

2-نسب التمويل:

-نسبة التمويل الدائم : وجدنا ان هذه النسبة تجعل من الممكن مراقبة مساهمة رأس المال الدائم في تمويل الديون طويلة ومتوسطة الأجل ، بعيداً عن الوضع المثالي ، قامت الشركة بتمويل ديونها طويلة ومتوسطة الأجل بالديون قصيرة الأجل.

-نسبة التمويل الخاص : توضح هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة ، و بما أن هذه النسبة خلال الثلاث سنوات أقل من الواحد ، فإن ذلك يعني أن الأصول الثابتة ليست ممولة عن طريق الأموال الخاصة ، و هذا ما يدل على عدم وجود رأس مال عامل موجب للمؤسسة.

-نسبة الاستقلالية المالية : تعبر هذه النسبة عن النسبة بين حقوق الملكية وديون الشركة. نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية إيجابية خلال السنوات الثلاث (أكبر من 1) ، وهذا يدل على أن الشركة مستقلة مالياً خلال هذه الفترة ويمكنها تغطية ديونها في تاريخ الاستحقاق.

-نسبة قابلية السداد : تسمى بنسبة قابلية الوفاء حيث نلاحظ خلال السنوات الثلاث كانت النسب أقل من الواحد و هذا في صالح المؤسسة لأنها تشكل ضمان كبير للقروض و إعطاء المؤسسة فرص إضافية للحصول على القروض عند الحاجة .

3-نسب المردودية:

-نسبة المردودية المالية و الاقتصادية : نلاحظ أن نسبة المردودية الاقتصادية والمالية موجبة خلال كل سنوات الدراسة وهذا أمر إيجابي للمؤسسة و ذلك نتيجة للاستخدام الأمثل لأصول المؤسسة في تمويل نشاطاتها.

4-نسب النشاط:

-معدل دوران مجموع الأصول : يلاحظ أن كل دينار مستثمر في الأصول حقق رقم أعمال قدره 0,38 في سنة 2018 ، وفي سنة 2019 كل دينار مستثمر في الأصول حقق رقم أعمال قدره 0,47 وهذا ما يدل على كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها، أما بالنسبة لسنة 2020 فيقدر المعدل بحوالي 0,32 هذا ما يعني انخفاض كفاءة الإدارة خلال تلك السنة ، لكن يبقى المعدل في المقبول.

-معدل دوران الأصول الثابتة : بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول على خلق المبيعات ، فبالنسبة لسنة 2018 يقدر هذا المعدل ب 0,46 ، وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد 0,46 دينار من المبيعات ، وهذا ما يدل على كفاءة الإدارة في استغلال أصولها الثابتة بينما انخفضت هذه الكفاءة خلال سنة 2020 ، حيث يقدر معدل الانخفاض ب 1.2020 ، التي قدرت ب 0,40. وهذا ما يعني ان الأداء التشغيلي للمؤسسة انخفض.

-معدل دوران العملاء و الموردين : نلاحظ من الجدول أعلاه أن المدد الممنوحة من قبل الموردين للمؤسسة كبيرة من 26 يوم الى 1360 يوم اي انها في تزايد مستمر و هذا راجع الأوضاع التي كانت تمر بها المؤسسة خلال فترة كورونا .

خلاصة:

تناولنا في هذا الجانب التطبيقي والذي حاولنا فيه إسقاط الجانب النظري على شركة توزيع الكهرباء والغاز ببومرداس، اعتمادا على صورتها المتمثلة في أهم الوثائق المحاسبية والمالية معتمدين في الدراسة على أدوات التحليل المالي قد توصلنا إلى النتائج التالية:

1. رأس المال العامل موجب خلال 2018 و 2020 وهذا يدل على توفر قاعدة التوازن المالي عكس السنة السابقة 2019.
 2. يوفر رأس المال العامل هامش أمان خلال 2018 و 2020 عكس السنة التي سبقت.
 3. ارتفاع رقم الأعمال خلال سنوات 2018، 2019 و 2020.
 4. تتمتع المؤسسة بخزينة موجبة خلال سنوات الدراسة، هذا ما يدل على أن المؤسسة في حالة مالية جيدة و عليها استغلال الفائض في توسيع نشاطاتها.
- وفي الأخير يمكن القول إن الوضعية المالية للمؤسسة عرفت تحسنا ملحوظا خلال السنتين 2018 و 2020 مقارنة بسنة 2019 لم تحقق توازنا ماليا .

الخاتمة العامة

ختاما فإن تشخيص الوضعية المالية يعتبر من أهم الأهداف التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيقها، لمعرفة الأداء المالي لها من خلال التعامل مع مختلف الأعوان الاقتصادية كما أنها تسعى دائما إلى تحقيق الأرباح والبقاء والاستمرارية، لذلك فإنها تقوم بدراسة تحليلية دقيقة للتعرف على الإمكانيات المالية لديها ، والوسيلة المستعملة في ذلك استخدام أساليب التحليل المالي للتوصل إلى النتائج لاتخاذ القرارات الصحيحة من طرف المسؤولين المعنيين . حيث يعتبر التحليل المالي من انسب الوسائل والأدوات للتخطيط السليم من خلال تشخيص نقاط القوة وتحديد ايجابياتها، كذلك الوقوف على نقاط الضعف وتحديد مسبباتها مع اكتشاف الفرص والتهديدات التي تواجه المؤسسة.

وقد تم طرح الإشكالية الرئيسية التالية: " ما مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية؟ "

و قد كان الجانب التطبيقي دراسة لمؤسسة سونلغاز -بومرداس-، من خلال هذه الدراسة التي قمنا بها و عملنا على الإحاطة بكل جوانبها و قمنا بتحليل مختلف القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة لغرض تقييم الوضع المالي للمؤسسة

و من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا الى مختلف النتائج على المستوى النظري و التطبيقي .

• اختبار الفرضيات :

تبعا لما تم دراسته سابقا فإن اختبار الفرضيات جاء على النحو التالي :

❖ الفرضية الاولى: و التي افترضنا فيها ان التحليل المالي هو الركيزة الأساسية لبقاء المؤسسة وتطورها. تعتبر هذه الفرضية صحيحة حيث ان للتحليل المالي أهمية بالغة في المؤسسة ، و يمكن اعتباره نظاما داخليا فرعيا للمعلومات له منهج وأدوات خاصة ، كما لا يقتصر استعماله على المؤسسات فقط بل يحظى باهتمام مختلف الأطراف .

❖ الفرضية الثانية : يعتمد المحلل المالي على جدول تدفقات الخزينة والميزانية المالية وجدول حسابات النتائج وجدول رؤوس الأموال. تعتبر هذه الفرضية صحيحة بحيث يستعمل المحلل المالي مجموعة من الوثائق لحساب التوازنات المالية والنسب المالية لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة ،من خلال تحليل الميزانيات المالية وجدول النتائج و جدول الاموال الخاصة وهذا ما يبين دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة .

❖ الفرضية الثالثة : يستخدم المحلل المالي المؤشرات المالية والنسب المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة. تعتبر هذه الفرضية صحيحة لان المحلل المالي يستخدم مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية في تقييم الوضع المالي لاتخاذ القرارات الصحيحة لغرض تحقيق الأهداف المسطرة.

• نتائج الدراسة :

- ❖ هيكل مؤسسة سونلغاز متوازن ماليًا خلال فترة دراستنا. على الرغم من أن ال FR المحسوب كان سالبًا عام 2019 ، إلا أن هذا الموقف لا يمثل موقفًا غير مرغوب فيه ، لأن ال BFR المحسوب خلال هذه السنة سلبي بدوره يشكل مورد رأس المال العامل ، وهذا جعل من الممكن التعامل مع النقص الملحوظ ، ولتمويل جميع الوظائف التي لم يتم تمويلها بموارد مستقرة .
- ❖ السنتين 2018 و 2020 ، من جانبهم ، تظهر كل من ال FR و ال BFR ايجابيين (FR، أعلى من (BFR) ، يجعل من الممكن تمويل حاجتها و استغلال الفائض في الخزينة .
- ❖ التحليل المالي هو الأداة المثالية التي تسمح ليس فقط لمدير الشركة ولكن أيضًا العديد من الوكلاء المحيطين به، اي الشركاء و العملاء و للمصرفيين و الموردين و الإدارات العامة بتقييم الوضع المالي للشركة، وتجدر الإشارة إلى أن التدفق النقدي لشركة سونلغاز يتم توفيره من قبل الإدارة العامة.
- ❖ مكنتنا طريقة النسب من ملاحظة أن الهيكل يحتوي على شذوذ لا سيما من حيث السيولة. علاوة على ذلك، فإن مؤسسة سونلغاز مريحة نظرًا لأن نسب الربحية المالية والاقتصادية مرضية إلى حد ما في 20 (إيجابية) تعكس قدرة الشركة على الوفاء بديونها ، و قد انتهى بنا الأمر مع التأكيد على أن النتائج التي نفذتها مؤسسة سونلغاز مرضية إلى حد ما لضمان ربحيتها ونموها.
- ❖ فيما يتعلق بالوضع المالي ، تتمتع مؤسسة سونلغاز بهيكل مالي جيد نظرًا لأنها حققت توازنًا ماليًا طويل الأجل وفوريًا، وتتمتع بالاستقلال المالي والقدرة على الاستدانة.
- ❖ فيما يتعلق بالسيولة المالية، تدير مؤسسة سونلغاز السيولة لديها بطريقة عقلانية ولا تقوم باللجوء المفرط إلى الديون لتمويل نشاطها التشغيلي والاستثماري.
- بالإضافة إلى ذلك ، تجدر الإشارة إلى أن هذا العمل سمح لنا بالممارسة في المجال ، وتطبيق المعرفة التي تراكمت لدينا أثناء تدريبنا ، وكذلك اكتساب معرفة جديدة.

في نهاية هذا العمل البحثي المتواضع، نود أن نشير إلى أن هذا العمل لا يزال به بعض الثغرات والقصور بسبب الصعوبات العديدة التي واجهتنا في هذا المجال على وجه الخصوص.

• توصيات و اقتراحات :

- يجب اعتبار تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة إجراء تسييري ينبغي القيام به بصفة دورية لأجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وأخذ القرارات المناسبة لتحسينها، أي أنها عبارة عن أداة للتسيير التقديري .
- في حالة عدم قدرة المؤسسة على توليد ثروة كافية لتغطية دورة التشغيل الخاصة بها، عليها اللجوء الى موارد خارجية (قروض و مساهمات مالية) .

-على المؤسسة استغلال الفائض المالي الموجود في الخزينة لتوسيع نشاطاتها.

• آفاق البحث:

حاولنا في هذا البحث إبراز أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ومن خلاله نقترح بعض المواضيع التي يمكن تناولها وتكون مكملة لهذا البحث:

- دور التحليل المالي في رفع ربحية المؤسسة.

- أهمية التحليل المالي في اتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية في المؤسسة.

- التحليل المالي ومدى فعاليته في السياسة المالية للمؤسسة.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: باللغة العربية

- الكتب

- 1- إبراهيم الأعمش، اسس المحاسبة العامة، د.م، ج، الجزائر، 1999.
- 2- خالد جمال الجعازات، معايير التقارير المالية الدولية 2007 (IAS/IFRS)، دار اثراء، عمان، الاردن، ط1، 2008.
- 3- خلدون ابراهيم شريفات، إدارة و تحليل مالي، دار وائل للنشر، 2011.
- 4- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي IFRS، الطبعة الاولى، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان الاردن، 2012.
- 5- صادق حسني، التحليل المالي والمحاسبي، دار مجدلاوي، مصر، 1998.
- 6- عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد نعيمي، التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية، عمان الاردن، 2008.
- 7- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الاولى، رام الله، فلسطين.
- 8- محمد مطر، التحليل المالي و الائتماني: الأساليب و الاستخدامات العلمية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، 2006.
- 9- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان الاردن، 2011 .
- 10- ناصر داداي عدون، تقنيات مراقبة التسيير- التحليل المالي-، دار الهدية العامة، الجزائر، 2000.

-المجلات و الدوريات

1. سعداوي مراد مسعود، مختاري فتيحة، بوساحة محمد لخضر، مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بالاغواط 2017/2018، المجلد 11، العدد 04، جامعة امحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت، 2002.

-المذكرات، الرسائل و الاطروحات

✓ أطروحة دكتوراه

- 1- انتصار سليمان، التنبؤ بالتغير المالي في المؤسسات الاقتصادية: تطوير النماذج حسب خصوصيات البيئة الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة 01، 2015/2016.

✓ مذكرات الماستر

- 1- خلدون مداني، تيطراوي محمد، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، سنة 2016/2017.
- 2- علي عقاد، ياسين جلاوي، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة اقتصادية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في المالية و المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر البويرة، 2017-2018.
- 3- هادا ياسمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، دالي براهيم، الجزائر، 2016/2017.

-المقالات

1. جمال شحات، قراءة و فهم و تفسير القوائم المالية للشركات باستخدام التحليل المالي، مقال متوفر على الموقع <http://alphabeta.argaam.com/article/detail/6221>
تم الاطلاع عليه يوم 20/04/2021 على 23:05
2. شعاع الشمري، التحليل المالي : من منظور عال. مقال متوفر على الموقع <http://www.meemapps.com/article/financial-analysis-from-a-high-perspective>
تم الاطلاع عليه يوم 25/05/2021 على 12:15

-القوانين و المراسيم

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في 20 جمادى الأولى 1429 هـ الموافق ل 26 كلية 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 هـ الموافق ل 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 27، المادة 33.

2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19.
3. القانون 07-11 الصادر بتاريخ 15 ذو القعدة 1428هـ الموافق ل 25 نوفمبر 2007 و الجريدة الرسمية العدد 27 ماي 2008.

-محاضرات و مطبوعات

- 1- الطيف عبد الكريم، مطبوعة بيداغوجيا تحت عنوان محاضرات في التحليل المالي المتقدم، موجهة لطلبة محاسبة وجباية معمقة، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2015.
- 2- محاضرات الأستاذ بن فرحات عبد المنعم، مقياس التحليل المالي، مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

ثانيا: باللغة الفرنسية

1. Alain Marion, Analyses financiers conceptset methods, DUNOD, 3eme Edition, Paris, 2004.
2. Hubert de la brasserie, analyse financière information financière et diagnostic, dunod, 3eme édition, Paris, 2

الملاحق

الملحق رقم (1)

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

EXERCICE 2018

CENTRE DD Boumerdes

DATE

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	not	brut 2018	amort 2018	2018	2017
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		82 000,00	82 000,00	0,00	0,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		9 395 783,38		9 395 783,38	9 395 783,38
Agencements et aménagements de terrains		21435 165,56	13 161692,28	8 273 473,28	8 749 375,33
Constructions (Batiments et ouvrages)		238 106 459,25	122 035 278,15	116 071 181,10	120 219 471,63
Installations techniques, matériel et outillage		20 916 831517,24	8 768 217 076,77	12 148 614 440,47	10 832 142 059,26
Autres immobilisations corporelles		2 898 225 688,77	1257 197 880,29	1641027 808,48	1477 288 365,56
Immobilisations en cours		2 017 041119,35		2 017 041 119,35	2 594 580 804,23
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		58 220,00		58 220,00	38 220,00
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		26 101175 953,55	10 160 693 927,49	15 940 482 026,06	15 042 414 079,39
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		7 009 400,41		7 009 400,41	6 866 800,41
Créances et emplois assimilés					
Clients		2 746 877 518,67	160 386 239,89	2 586 491278,78	3 026 169 027,24
Créances sur sociétés du groupe et associées		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		26 655 72166	31803 457,15	-5 147 735,49	39 541566,16
Impôts		265 723 925,80		265 723 925,80	62 343 649,19
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		381755 690,71	11699 691,53	370 055 999,18	272 327 647,78
TOTAL ACTIF COURANT		3 428 022 257,25	203 889 388,57	3 224 132 868,68	3 407 248 690,78
TOTAL GENERAL ACTIF		29 529 198 210,80	10 364 583 316,06	19 164 614 894,74	18 449 662 770,17

الملحق رقم (2)

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz		EXERCICE 2018	
CENTRE DD Boumerdes		DATE	
BILAN PASSIF		Définitif	
PASSIF		2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		310 518 243,61	310 518 243,61
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	0,00
compte de liaison**		10 308 203 782,21	9 923 960 050,70
TOTAL CAPITAUX PROPRES		10 618 722 025,82	10 234 478 294,31
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		277 376 257,37	257 089 168,21
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		5 573 639 306,81	5 269 710 809,40
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		5 851 015 564,18	5 526 799 977,61
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1414 627 18,05	1973 549 398,77
Impôts		292 172 243,10	160 090 129,89
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		988 077 943,59	554 744 969,59
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		2 694 877 304,74	2 688 384 498,25
TOTAL GENERAL PASSIF		19 164 614 894,74	18 449 662 770,17

الملحق رقم (3)

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz		EXERCICE 2019			
CENTRE DD Boumerdes		DATE			
		BILAN ACTIF		Définitif	
ACTIF		brut 2019	amort 2019	2019	2018
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		632 015,66	82 000,00	550 015,66	0,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		9 395 783,38		9 395 783,38	9 395 783,38
Agencements et aménagements de terrains		21435 165,56	13 399 643,31	8 035 522,25	8 273 473,28
Constructions (Batiments et ouvrages)		238 106 459,25	124 003 037,45	114 103 421,80	116 071 111,10
Installations techniques, matériel et outillage		22 172 838 656,42	9 326 668 100,90	12 846 170 555,52	12 148 614 440,47
Autres immobilisations corporelles		3 087 399 470,47	1403 223 240,18	1684 176 230,29	1641027 808,48
Immobilisations en cours		2 584 843 937,05		2 584 843 937,05	2 017 041119,35
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		58 220,00		58 220,00	58 220,00
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		28 114 709 707,79	10 867 376 021,84	17 247 333 685,95	16 940 482 026,06
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		7 137 250,41		7 137 250,41	7 009 400,41
Créances et emplois assimilés					
Clients		3 303 676 589,21	160 386 239,89	3 143 290 349,32	2 586 491278,78
Créances sur sociétés du groupe et associées		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		131327 889,09	31803 457,15	99 524 431,94	- 5 117 735,49
Impôts		246 440 013,64		246 440 013,64	265 723 925,80
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		449 623 472,44	11383 274,42	438 240 198,02	370 055 999,18
TOTAL ACTIF COURANT		4 138 205 214,79	203 572 971,46	3 934 632 243,33	3 224 132 868,68
TOTAL GENERAL ACTIF		32 252 914 922,58	11070 948 993,30	21181965 929,28	19 164 614 894,74

الملاحق رقم (4)

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz		EXERCICE 2019	
CENTRE DD Boumerdes		DATE	
BILAN PASSIF		Définitif	
PASSIF		2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		310 518 243,61	310 518 243,61
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 42 329 067,17	0,00
compte de liaison**		10 584 040 270,74	10 308 203 782,21
TOTAL CAPITAUX PROPRES		10 852 229 447,18	10 618 722 025,82
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		308 797 731,73	277 376 257,37
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		5 719 082 333,60	5 573 639 306,81
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		6 027 880 065,33	5 851 015 564,18
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		2 017 951 263,32	1 414 627 118,05
Impôts		182 573 243,75	292 172 243,10
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		2 101 331 909,70	988 077 943,59
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		4 301 856 416,77	2 694 877 304,74
TOTAL GENERAL PASSIF		21 181 965 929,28	19 164 611 894,74

الملاحق رقم (5)

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz		EXERCICE 2020			
CENTRE DD Boumerdes		DATE			
		BILAN ACTIF		Définitif	
ACTIF	not	brut 2020	amort 2020	2020	2019
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		3 862 939,34	1342 313,11	2 520 626,23	550 015,66
Immobilisations corporelles					
Terrains		9 395 783,38		9 395 783,38	9 395 783,38
Agencements et aménagements de terrains		21435 165,56	13 875 545,35	7 559 620,21	8 035 522,25
Constructions (Batiments et ouvrages)		238 106 459,25	128 151327,98	109 955 131,27	114 103 421,80
Installations techniques, matériel et outillage		24 086 279 011,52	10 108 428 107,74	13 977 850 903,78	12 846 170 555,52
Autres immobilisations corporelles		3 277 345 208,51	1552 6517 16,49	1724 693 492,02	1684 176 230,29
Immobilisations en cours		3 181681285,31		3 181681285,31	2 584 843 937,05
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		0,00		0,00	58 220,00
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		30 818 105 852,87	11804 449 010,67	19 013 656 842,20	17 247 333 685,95
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		2 866 164,01		2 866 164,01	7 137 250,41
Créances et emplois assimilés					
Clients		5 132 634 646,63	1017 196 059,55	4 115 438 587,08	3 143 290 349,32
Créances sur sociétés du groupe et associées		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		288 237 734,57	31803 457,15	256 434 277,42	99 524 431,94
Impôts		309 693 480,26		309 693 480,26	246 440 013,64
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		338 879 369,98	15 356 075,84	323 523 294,14	438 240 198,02
TOTAL ACTIF COURANT		6 072 311395,45	1064 355 592,54	5 007 955 802,91	3 934 632 243,33
TOTAL GENERAL ACTIF		36 890 417 248,32	12 868 804 603,21	24 021612 645,11	21181965 929,28

الملاحق رقم (6)

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz		EXERCICE 2020	
CENTRE DD Boumerdes		DATE	
BILAN PASSIF		Définif	
PASSIF		2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		3 10 5 18 243,61	3 10 5 18 243,61
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 42 329 067,17	- 42 329 067,17
compte de liaison**		12 928 646 12,36	10 584 040 270,74
TOTAL CAPITAUX PROPRES		13 196 835 298,80	10 852 229 447,18
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		3 14 967 551,16	308 797 731,73
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		6 855 753 577,23	5 719 082 333,60
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		7 170 721 128,39	6 027 880 065,33
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 660 592 593,47	2 017 951 263,32
Impôts		234 915 998,06	182 573 243,75
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		1 758 403 398,39	2 103 319 09,70
Trésorerie passif		144 228,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		3 654 056 217,92	4 301 856 416,77
TOTAL GENERAL PASSIF		24 021 612 645,11	21 181 965 929,28

الملحق رقم (7)

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz		EXERCICE 2018	
CENTRE DD Boumerdes		DATE	
COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE		Définitif	
	not	2018	2017
Ventes et produits annexes		7 452 314 407,76	7 455 122 798,78
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		2 731 663 931,58	2 775 591 190,68
Achats consommés		- 70 030 523,02	- 77 768 071,34
Services extérieures et autres consommations		- 565 283 288,94	- 486 324 660,22
II - Consommation de l'exercice		- 1 917 409 560,64	- 1 731 574 691,14
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		814 254 370,94	1 044 016 499,54
Charges de personnel		- 924 164 147,51	- 885 657 874,63
Impôts, taxes et versements assimilés		- 137 006 108,65	- 136 469 961,73
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 246 915 885,22	21 888 663,18
Autres produits opérationnels		257 858 500,39	251 710 532,12
Autres charges opérationnelles		- 417 947,98	- 1 283 234,15
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 953 496 564,24	- 1 073 229 474,33
Reprise sur pertes de valeur et provisions		145 283 868,60	42 009 858,04
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 797 688 028,45	- 871 953 874,78
Charges financières		- 534 826,85	- 3 002 169,01
Prestations reçues frais financiers		0,00	- 2 801 748,85
VI - RESULTAT FINANCIER		- 534 826,85	- 5 803 917,86
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS		- 798 222 855,30	- 877 757 792,64
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		7 855 456 776,75	7 748 843 188,94
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES		- 8 653 679 632,05	- 8 626 600 981,58
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES		- 798 222 855,30	- 877 757 792,64
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	- 113 050 219,64
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 798 222 855,30	- 877 757 792,64

الملحق رقم (8)

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz		EXERCICE 2019	
CENTRE DD Boumerdes		DATE	
COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE		Définitif	
	not	2019	2018
Ventes et produits annexes		8 207 647 524,99	7 452 314 407,76
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		3 687 186 646,64	2 731 663 931,58
Achats consommés		- 42 088 619,66	- 70 030 523,02
Services extérieures et autres consommations		- 486 383 532,00	- 565 283 288,94
II - Consommation de l'exercice		- 1 843 900 320,75	- 1 917 409 560,64
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		1 843 286 325,89	814 254 370,94
Charges de personnel		- 1 116 856 721,12	- 924 164 147,51
Impôts, taxes et versements assimilés		- 150 105 887,58	- 137 006 108,65
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		576 323 717,19	- 246 915 885,22
Autres produits opérationnels		289 459 881,20	257 858 500,39
Autres charges opérationnelles		- 13 359 647,32	- 417 947,98
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 816 466 428,17	- 953 496 564,24
Reprise sur pertes de valeur et provisions		35 843 478,68	145 283 868,60
V - RESULTAT OPERATIONNEL		71 801 001,58	- 797 688 028,45
Charges financières		- 45,65	- 534 826,85
VI - RESULTAT FINANCIER		- 45,65	- 534 826,85
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS		71 800 955,93	- 798 222 855,30
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		8 532 950 884,87	7 855 456 776,75
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES		- 8 461 149 928,94	- 8 653 679 632,05
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES		71 800 955,93	- 798 222 855,30
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		71 800 955,93	- 798 222 855,30

الملحق رقم (9)

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz		EXERCICE 2020	
CENTRE DD Boumerdes		DATE	
COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE		Définitif	
	not	2020	2019
Ventes et produits annexes		7 733 355 118,11	8 207 647 524,99
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		2 530 643 756,23	3 687 186 646,64
Achats consommés		- 67 846 613,11	- 42 088 619,66
Services extérieures et autres consommations		- 468 478 288,37	- 486 383 532,00
II - Consommation de l'exercice		- 1 864 479 808,66	- 1 843 900 320,75
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		666 163 947,57	1 843 286 325,89
Charges de personnel		- 1 152 007 520,33	- 1 116 856 721,12
Impôts, taxes et versements assimilés		- 149 347 898,36	- 150 105 887,58
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 635 191 471,12	576 323 717,19
Autres produits opérationnels		310 680 007,60	289 459 881,20
Autres charges opérationnelles		- 19 136 912,86	- 13 359 647,32
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 2 095 089 965,75	- 816 466 428,17
Reprise sur pertes de valeur et provisions		145 462 144,11	35 843 478,68
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 2 293 276 198,02	71 801 001,58
Charges financières		- 11,93	- 45,65
VI - RESULTAT FINANCIER		- 11,93	- 45,65
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS		- 2 293 276 209,95	71 800 955,93
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		8 225 465 787,80	8 532 950 884,87
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES		- 10 518 741 997,75	- 8 461 149 928,94
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES		- 2 293 276 209,95	71 800 955,93
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 2 293 276 209,95	71 800 955,93